حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٥ (عدد يناير – مارس ٢٠١٧)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

الموروثات الثقافية والتغير فى نظام الزواج
دراسة ميدانية مقارنة بين المجتمعين المصرى والسعودى

سلوى محمد المهدى أحمد عبد الرحمن

المستخلص

إن دراسة الموروثات الثقافية وتأثيرها على التغير فى نظام الزواج داخل المجتمعات المختلفة لمن الأهمية بمكان للتعرف على مدى فاعليتها و ثباتها رغم التحولات التى طرأت على البلدان فى العقود القليلة الماضية متمثلة فى الطفرة النفطية وما تبعها من تحولات اجتماعية واقتصادية فى المجتمع السعودى والتى ترتب عليها طفرة تكنولوجية حيث ساعد الثراء المادى على امتلاك أحدث الأجهزة الذكية التى سهلت الانفتاح الثقافى، أو الثورات السياسية فى المجتمع المصرى وما نتج عنها من تغيير فى نظام الحكم أعقبه حالة من الفوضى على أثرها تدنت الأحوال الاقتصادية وزادت البطالة، وهناك أيضاً انفتاح فكرى على ثقافات العالم بفضل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، كل ذلك أثر بشكل كبير على النظم الاجتماعية فى المجتمعين السعودي والمصرى ومن أهم تلك النظم نظام الأسرة والزواج .

وعلى جانب آخر نجد المجتمعين تنتشر بهما الموروثات الثقافية المرتبطة بالزواج، خاصة وأن المجتمع السعودى يتسم بالعصبية القبلية والتى يشترك فيها مع صعيد مصر، هذه العصبية تتمسك بقوة ببعض الموروثات التى تحافظ على استمراريتها كالزواج الداخلى والإختيارالوالدى، وارتفاع قيمة المهور وتكاليف الزواج، والتشدد فى علاقة الخطيبين، ومن هناهدفت الدراسة إلى معرفة مدى تواجد هذه الموروثات فى مجتمعى الدراسة، كذلك قياس تأثير مشروع الحد من المغالاة فى تكاليف الزواج الذى تبنته جمعية تنمية المجتمع بقرية "كوم الضبع" فى صعيد مصر وإمكانية تطبيق المشروع فى المجتمع السعودى، وقداستخدمت الدراسة المنهج الأنثروبولوجى والمنهج المقارن، ومن الأدوات الملاحظة بالمشاركة والمقابلة المقننة وكذلك المقابلة غير المقننة والإخباريين، وتم التطبيق على عينة عشوائية بسيطة قوامها(٩٠) من مجتمع الأحساء، (٨٠) من صعيد مصر بالإضافة إلى (٤٠) أسرة من قرية كوم الضبع، (٥) من الإخباريين.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

تمهيد : من عاش بلا ماض فليس له حاضر، حيث إن حضارات الأمم تبنى بتراكم ثقافاتها وعلمها وإنجازاتها بل ونضالها، وليس كل ما كان ماضيا هو جيد يصلح أن يكون ضمن منهاج الحياة العصرية الحاضرة، ومن هذا المنطلق ننظر إلى الموروثات الثقافية الاجتماعية، فهناك موروثات نفخر بالتمسك بها وتعليمها للجيل الحالي من خلال التنشئة الاجتماعية من الشجاعة والكرم والعلاقات التعاونية والتضامنية، أيضا الولاء والانتماء واحترام الكبار والإيثار أي الحفاظ على التراث الأخلاقي الديني الذى يميل كبار السن دائما أن يزرعوه فى أبنائهم وذلك من إيجابيات الموروث الثقافى الاجتماعى .

وتأتى العصبية القبلية ضمن الموروثات التى يمجدها كثير من كبار السن ويجعلو نها إرثا لمن بعدهم فى المجتمعات القبلية على وجه الخصوص، وقد تحدث عنها واستفاض العلامة العربى "ابن خلدون" متمثلة فى الولاء والانتماء والحماية للقبيلة وحفظ دمائها حيث تجمعهم رابطة الدم، وكانت لها وظائفها الاجتماعية والسياسية السائدة آنذاك، ونرى الآن بقايا تلك العصبية القبلية مخلفة ورائها بعض المشكلات العائلية والاجتماعية للشباب والفتيات لاحتوائها بين طياتها التمسك بالزواج الداخلى القبلى للحفاظ على دماءالعائلة وحرصها على المبالغة فى تكاليف الزواج وارتباط ذلك – من وجهة نظرهم - بالحفاظ على الهيبة والمكانة، وذلك ما لا يتواءم مع التغيرات الحادثة داخل المجتمعات المعنية .

مشكلة البحث وأهميتها :إن دراسة الموروثات الثقافية وتأثيرها على التغير فى نظام الزواج داخل المجتمعات المختلفة لمن الأهمية بمكان للتعرف على مدى فاعلية تلك الموروثات ومدى ثباتها وممارستها رغم التحولات التى طرأت على البلدان فى العقود القليلة الماضية متمثلة فى الطفرة النفطية وما تبعها من تحولات اجتماعية واقتصادية فى المجتمع السعودى والتى ترتب عليها طفرة تكنولوجية حيث ساعد الثراء المادى على امتلاك أحدث الأجهزة الذكية التى سهلت الانفتاح الثقافى، أو الثورات السياسية فى المجتمع المصرى (٢٥ يناير ٢٠١١، ٣٠ يونية ٢٠١٣) وما نتج عنهما من تغيير فى نظام الحكم، أعقبه حالة من الفوضى على أثرها تدنت الأحوال الاقتصادية وزادت البطالة، وهناك أيضا انفتاح فكرى على ثقافات العالم بفضل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، كل ذلك أثر بشكل كبير على النظم الاجتماعية فى المجتمعين السعودي والمصرى ومن أهم تلك النظم نظام الأسرة والزواج .

وعلى جانب آخر نجد المجتمعين ولكونهما من المجتمعات الشرقية الإسلامية تنتشر بهما الموروثات الثقافية التى ترتبط بظاهرة الزواج، خاصة وأن المجتمع السعودى يتسم بالعصبية القبلية ونفس هذه الظاهرة نجدها متواجدة بل ومتجذرة على مستوى صعيد مصر- خاصة - فى الجنوب حيث تطبيق الدراسة.

إن هذه العصبية موروث رئيس يتمسك بقوة ببعض الموروثات التى تحافظ على استمراريتها كالزواج الداخلى والإختيار الوالدى، وارتفاع قيمة المهور وتكاليف الزواج، والتشدد فى علاقة الخطيبين، تلك الموروثات التى يحافظ عليها كثير من الآباء والأجداد ربما تعتبر ضمن مسببات مشكلات أسرية ترتبط بحفظ التوازن الأسرى والحفاظ على بنائها، ففى المجتمع السعودى تعرضت الأسرة لضغوط التكيف اقتصاديا وسوسيولوجيا بفعل زيادة الدخل بوجود النفط ، قد تكون تلك الضغوط من مسببات الأزمات المرتبطة بالزواج "كالعنوسة"مثلا والتى تناولتها دراسة بعنوان " العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتأخر سن الزواج عند الشباب السعودى"، والتى هدفت إلى التعرف على حجم

ظاهرة تأخر سن الزواج لدى الشباب فى مدينة جدة والوقوف على المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بها، وخلصت إلى أن تدخل الأهل فى اختيار شريك الحياة وعدم قبول مبدأ تعدد الزوجات من أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة فى الظاهرة، ومن العوامل الاقتصادية ارتفاع تكاليف حفلات الزواج وارتفاع مستوى المعيشة "[١]".

ومن ناحية أخرى فإن التغيرات الحادثة في علاقة الزوج بالزوجة وعلاقة الوالدين بالأبناء إذا ما أصابها الوهن - وذلك ما يحدث بنسب كبيرة فى المجتمعات فى الوقت الحالى - أثرت لا محالة على نظام الزواج بين الشباب والشابات، حيث زيادة نسب العنوسة، وكثرة المشكلات الزوجية التى تؤثر على تنشئة الأبناء فينجم عنها انتشار العنف بينهم إلى أن أصبح من خصال الزمن الذى نعيشه وخصال المجتمعات، ففى دراسة بعنوان "ظاهرة العنوسة فى الجزائر"حاولت الوصول لتحليل سوسيولوجى لظاهرة العنوسة فى المجتمع الجزائرى، وخلصت إلى أن البطالة مثلت أهم العوامل السوسيواقتصادية التى تقف أمام إقبال الشباب على الزواج، كما أن لنوعية التنشئة الاجتماعية التى تتلقاها الفتاة دور فى عنوستها وأوجدت العنوسة الإنتشار اللامحدود للإنحراف والعلاقات الجنسية غير الشرعية"[٢]".

وعلى الجانب الآخر نجد عند توفر المستوى الاقتصادي المرتفع وسهولة إقتناء الأسرة للإنتاج الثقافى المادى والمعنوى، هنا تساعد وسائل الإتصال الحديثة على اتصال الشباب والفتيات بحرية ويسر، بما يحدث أثرا على التغير فى نظام الزواج من الطرق التقليدية القديمة إلى غيرها حيث تسببت تكنولوجيا الإتصال فى إحداث تحولات كبيرة في بنية وشبكة العلاقات الأسرية والاجتماعية.

و يمكننا القول بأن بعض الموروثات أصبحت لا تستطيع أن تتعايش مع التغير المطرد فى المجتمعات، كما أصبحت الفتاة تشعر بحريتها واستقلالها ومقدرتها على تسيير حياتها وانتقاء أسلوبها فهى متعلمة مثقفة عاملة مبدعة قادرة على التغيير، وبعد كل اكتسابها لهذه الصفات المرتبطة بالتحديث سمة العصر التكنولوجى، تجد من يحاول تكبيلها بطريقة معينة فى الزواج مستقبل حياتها، كذلك فرض المهور وتكاليف الزواج المبالغ فيها من قبل العائلات على الشباب المُقدِم على الزواج بحيث يصبح تعجيزا لهم أصبح يمثل مشكلة ليس فى المجتمع المصرى وحده لنقص الموارد الاقتصادية فيه، بل أيضاً داخل المجتمع السعودى المعروف بارتفاع ثرواته فالقضية نسبية، هل هذه المشكلات المرتبطة ببعض الموروثات التى أصبحت بالية حاليا، هل مازالت موجودة بنفس القوة مثلما كانت عليه من قبل، وهل تغيرت نظم الزواج رغم وجود هذه الموروثات، وكيف تواجه الفتيات والشباب وكيف يواجه المجتمع المحلى تأثيراتها ؟ وما تأثير التمسك بتطبيق هذه الموروثات للزواج الداخلى وغلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج على وجود الزواج من أجنبيات فى مجتمعى الدراسة، وبالتالى زيادة العنوسة فى المجتمع ؟ لذا جاءت هذه الدراسة بعنوان " الموروثات الثقافية والتغير فى نظام الزواج "دراسة ميدانية مقارنة بين المجتمعين المصرى والسعودى " للتعرف على مدى وجود تغيير فى نظام الزواج فى الوقت الحاضر ومدى تأثره بوجود الموروثات الثقافية حيث اهتمت الباحثة بإجراء المقارنة على مجتمعين فيهما تقارب من حيث وجود الموروثات الثقافية ذات العلاقة بالزواج وكذلك تشدداتجاه المجتمعين نحو تمجيد العصبية القبلية .

اتجهت الدراسة كذلك إلى قياس تأثير مشروع الحد من المغالاة فى تكاليف الزواج الذى تبنته جمعية تنمية المجتمع بقرية "كوم الضبع" بمركز نقادة محافظة قنا بجمهورية مصر العربية والذى بدأ فى عام ٢٠٠٩- ٢٠١٠ لتشجيع الشباب والفتيات على نبذ فكرة

المغالاة فى تكاليف الزواج الموروثة وذلك لتسهيل الزواج والقضاء على سلبيات تلك الموروثات للحد من مشكلة العنوسة وعزوف الشباب عن الزواج، حيث قام المشروع على كاهل مجموعة من الشباب بالجمعية من خلال التوعية لكبار السن من قبل الشباب فى القرية بأهمية نبذ فكرة المبالغة فى تكاليف الزواج واستعراض سلبياتها على الشباب والفتيات بل على الأسر التى أرهقها الاقتراض من البنوك عند زواج أبنائها وبناتها، تجنبا لتلك المشكلات وحرصا على أخلاق الشباب وضعوا حدودا يحتذى بها فى نفقات الزواج كلها، فما مدى تأثير ذلك المشروع فى القرية وكيف تطور خلال ست سنوات من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٦، وهل من الممكن تطبيق الفكرة فى المجتمع السعودى حيث التشابه فى الموروثات الثقافية رغم اختلاف المستوى الاقتصادى ؟

تلك الدراسة حاولت فهم جوانب التشابه والاختلاف بين الثقافات وانعكاسها على واقع الأسرة بما ينتج عنها من آثار اجتماعية وتربوية فيما يتعلق بمدى قيام الوالدين بدورهما حيال الأبناء فيما يخص الزواج من خلال عقلية تحاول المحافظة على الموروث مع عقليات شبابية رافضة له .

وعلى جانب آخر نجد أن هذا البحث يكتسب أهمية علمية كبيرة فعلى الرغم من أهمية الزواج إلا أنه لوحظ من خلال الإحصاءات الرسمية فى مصر أن الزيادة فى عقود الزواج جاءت بنسبة ٤.٨% عام ٢٠١٤ بينما الزيادة فى شهادات الطلاق جاءت بنسبة ١٠.٩% فى نفس العام، ومن ناحية أخرى نجد إرتفاع معدل الطلاق وصل إلى ٢.١ فى الألف عام ٢٠١٤ مقابل ١.٩ فى الألف عام ٢٠١٣"[٣]"، إذن إشهادات الطلاق تزيد أكثر من الضعف بالنسبة لعقود الزواج وكذلك معدل الطلاق فى زيادة مطردة من عام لآخر، وذلك ما يجعلنا نتساءل عن الأسباب ربما يكمن بعضها فى نظام الزواج وطبيعته والموروثات المتحكمة وغيرها، وهذا ما يعطى أهمية للبحث للكشف عن بعض تلك الأسباب .

ونفس الأمر على مستوى دول مجلس التعاون الخليجى لوحظ انخفاض فى عدد حالات الزواج بنسبة ١٣% عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩ حيث بلغ عدد حالات الزواج فى دول مجلس التعاون ١٨٤.٤ ألف حالة عام ٢٠١٠ مقابل ٢١٠.٧ ألف حالة عام ٢٠٠٩، ومن جهة أخرى ارتفعت حالات الطلاق بنسبة بلغت حوالى ٥.% حيث بلغت ٤٦.٩ ألف حالة طلاق عام ٢٠١٠ مقارنة بـ عام ٢٠٠٩ حيث كانت ٤٦.٧ حالة فسجلت دول مجلس التعاون حالة طلاق لكل ٤ حالات زواج عام ٢٠١٠ "[٤]".

ومن ناحية أخرى أشار الكتاب الإحصائى السنوى فى المملكة العربية السعودية أن عدد عقود الزواج عام ١٤٣٤ه كانت ١٤٩.٢٤٩ بينما عدد صكوك الطلاق كانت ٣٥.٢٤٧"[٥]" أما عام ١٤٣٥ه فسجل زيادة ملحوظة بالنسبة للطلاق أعلى من الزيادة فى عقود الزواج ليصبح عدد عقود الزواج ١٦١.٠٦٧ عقد، بينما عدد صكوك الطلاق فى نفس العام ٤٤.٨٣٩ صك "[٦]"

إذن هناك زيادة ملحوظة فى نسب الطلاق لا تتناسب مع الزيادة فى عقود الزواج، ربما ارتبط ذلك بمدى ارتباط الزواج بالموروثات الثقافية ونمط الإختيار الزواجى وتكاليفه وغيرها، تزامن ذلك مع التحولات التى انتابت دول مجلس التعاون الخليجى ومنها على وجه الخصوص مجتمع البحث،وبالتالى كان هناك أهمية للدراسة لسبر أغوار العلاقة بين تلك الظواهر المرتبطة بنظام الزواج والتغيرات الثقافية والسوسيواقتصادية وذلك لإثراء المكتبة العربية بدراسة علمية متخصصة فى علم الاجتماع العائلى تحتوى على مقارنة بين الثقافات فى تلك الظاهرة.

يكتسب أيضا البحث أهمية تطبيقية حيث يعتبر الزواج من أهم النظم الاجتماعية التي تعمل على حفظ توازن و تماسك المجتمع فمن خلاله تنظم العلاقات الجنسية، و يشعر كلا الجنسين بالسكن والحميمية،و تقوية الروابط الاجتماعية، كما يتجنب الفرد والأسرة والمجتمع الكثير من الأمراض الاجتماعية التي من شأنها أن تفتك ببنية المجتمع، لذا جاءت الدراسة لمحاولة التوصل إلى رؤية سوسيولوجية قابلة للتطبيق من شأنها معالجة السلبيات فى نظام الزواج والتى ترتبط بالتحولات السوسيواقتصادية والثقافية والموروثات الثقافية.

وقد تمثل الهدف الرئيس من الدراسة فى التعرف على مدى تأثير وجود بعض الموروثات الثقافية على التغير فى نظام الزواج بتأثير بعض التحولات الاجتماعية والثقافية فى المجتمع السعودى والمجتمع المصرى (صعيد مصر) ويتضمن هذا الهدف الرئيس عدة أهداف فرعية هى :

-التعرف على مدى تمسك الوالدين بالقيم الخاصة بالزواج الداخلى رغم وجود التحولات الفكرية للأبناء للانفتاح الثقافى .

- التعرف على العلاقة بين ارتفاع مستوى تعليم الفتيات والزواج الداخلى .
- التعرف على العلاقة بين خروج الفتيات إلى سوق العمل واستقلالهن اقتصاديا وبين غلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج.
- التعرف على تأثير استخدام مواقع التواصل الاجتماعي فى تغير معايير الاختيار الزواجى للشباب والفتيات .
- التعرف على فكرة مشروع الحد من المغالاة في تكاليف الزواج التى طبقت فى قرية كوم الضبع بمحافظة قنا فى جمهورية مصر العربية ومدى نجاحها، ومدى إمكانية تطبيق أفكار مماثلة فى المجتمع السعودى.

المفاهيم : التراث الثقافى Cultural Heritage :هو مجموعة من النماذج الثقافية التى يتلقاها الفرد من الجماعات المختلفة التى هو عضو فيها ويتضمن هذا التراث العادات والتقاليد والعقائد التى ورثها الفرد"[٧]"، ولقد ذكر"أنتونى جيدنز" أن التراث يتصل بالذاكرة الجمعية ويشتمل على الشعائر وغيرها والتراث له حراسه وهو قوة ملزمة لها مضمون أخلاقى وعاطفى، والذاكرة مثل التراث تتعلق بتنظيم الماضى فى علاقته بالحاضر، والتراث يفعل مفعول الصمغ حيث يربط المجتمع بعضه بعضا "[٨]"

ويرتبط الموروث الثقافى بالتقليدية والتى نعنى بها مجموعة من الممارسات الاجتماعية التى تستهدف الإحتفاء ببعض المعايير والقيم السلوكية وغرسها فى ذهن الأفراد، وهى معايير وقيم تعنى استمرارا وتواصلا مع ماض حقيقى أو تخيلى، كما ترتبط عادة ببعض الشعائر التى تحظى بقبول واسع النطاق"[٩]"

والجدير بالذكر أن الموروث الثقافى الذى ينم عن التقليدية يوجد فى المجتمعات التى تتصف دائما بوجود العصبية التى نعنى بها " التماسك أو روح التضامن، فالجماعات البدوية تبدى رغبتها فى ألفة قوية تجمع بين أعضاء المجموعة سواء شاؤوا أم أبوا "[١٠]"، كما تعد العصبية أساس النفوذ السياسى لزعماء القبائل وشيوخها ولبيان كيفية الارتباط داخل العشيرة والقبيلة والجماعات القرابية فهى تفرض عليهم التزامات عُرفية "[١١]"، وقد جاءت مجتمعات الدراسة تتميز بوجود الموروثات الثقافية التقليدية بصورة واضحة وهى المجتمعات التى تتصف بروح العصبية القبلية فى صعيد مصر والمملكة العربية السعودية .

ورغم أن الكثير من المجتمعات التقليدية تتمسك بتلك الموروثات الثقافية لكننا نجد تعريفا لـ "إدوارد شيلز" يوضح فيه عدم إلزامية تمثل تلك الموروثات كما جاء فى مفهومه

للتراث على أنه الشئ الذى ينقل من جيل إلى الجيل الذى يليه أو من الماضي إلى الحاضر. وأن هذا التعريف لا ينص على العمر الزمنى لعملية التوارث ولا أسلوب هذا الانتقال ، فالتراث مصنوع من أفعال البشر وهو يتوارث من خلال الفكر والخيال عبر الأجيال، ولكن كونه متوارثاً لا ينطوى منطقياً على أى فرضية معيارية أو يمنحه سلطة إلزامية "[١٢]"، وذلك ما يجعلنا ندعو الأجداد والآباء إلى عدم تجريم الأبناء عندما لا يلتزمون ببعض الموروثات التى يرونها لا تتماشى مع تفكيرهم ومنطقهم الحديث، فالموروثات غير مُلزمة وخاصة عندما يبرهن الجيل الحديث على عدم جدواها أو تثبت هى عدم محاذاتها للعلم والثقافة الحديثة .

وغالباً مايرتبط التراث الثقافى بالقيم التى تمثل عملية إنتقاء مشروط بالظروف المجتمعية المتاحة تاريخية واقتصادية واجتماعية"[١٣]".

أما عن المفهوم الإجرائى للموروثات الثقافية فهى مجموعة من العادات والتقاليدالموروثة المرتبطة بالزواج والموجودة فى مجتمعات تعرضت لبعض التغييرات الثقافية والاجتماعية، تلك العادات تتمثل فى الزواج الداخلى والإختيار الوالدى وغلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج والتشدد فى تطبيق بعض المظاهر التقليدية الخاصة بالزواج والمرتبطة بالعصبية القبلية.

نتناول هنا أيضاً مفهوم التغير فيعني لغوياً الإنتقال من حال إلى حال وسوسيولوجياً هوالمظهر الديناميكي للمجتمع الإنساني،والحركة الإطرادية المستمرة المتتابعة التي تتم من خلال التفاعل الاجتماعي عبر الزمن"[١٤]"، ويتضح المفهوم بصورة أكبر ترتبط بطبيعة الدراسة عندما نعنى به نمط من العلاقات الاجتماعية والأشكال الثقافية في وضع معين يظهر عليها التغير أو الاختلاف خلال فترة محددة من الزمن"[١٥]".

ومن المفاهيم الأساسية فى البحث مفهوم نظام الزواج والذى نعنى به بناء إجتماعي مؤسسى قائم على أساس تنظيم السلوك الجنسي والإنجاب "[١٦]"، كذلك الزواج هو نظام اجتماعى يتصف بقدر من الثبات والإستمرار والإمتثال للمعايير الاجتماعية الأساسية للنسق الزواجى أو الأسرى والمكانات ذات العلاقة المتبادلة وتوقعاتها الفردية والاجتماعية "[١٧]"، ويعتبر الزواج أحد النظم الاجتماعية الأساسية فى المجتمعات وخاصة العربية الإسلامية وهو ما اصطلح عليه المجتمع وأقره الشرع لتنظيم السلوك الجنسى والمحافظة على كيان المجتمع وحفظ الأنساب ومازال ثابتاً ومستمراً فى جوهره داخل مجتمعاتنا، أما من ناحية مدى الإمتثال للمعايير الاجتماعية ربما تأثر بالتحولات الاجتماعية الأسرية فنجد نسبية فى هذا الإمتثال، متأثراً بالتعليم والعمل والاستقلالية الاقتصادية ومدى المحافظة على التراث والتقاليد العائلية، كذلك مدى التحول من نظام الزواج الداخلى إلى الخارجى والزواج من أجنبيات وغيرها .

ومن ناحية أخرى ربما التحولات الاجتماعية يكون لها تأثير على تغير نظام المهر بالنسبة للزواج والذى نعنى به : النقود أو السلع التى تهديها أسرة العريس أو الزوج إلى أسرة الزوجة عند الزواج وعلى الرغم من أنها تعد فى بعض الأحيان تعويضاً لأسرة العروس عن تنشئتها للإبنة، إنما تختلف من حيث الشكل والمعنى من ثقافة إلى أخرى ، وفى بعض الثقافات تؤول ملكية المهر للزوجة ويعتبر هذا الاتجاه بمثابة تأمين ضد الطلاق."[١٨]"

الزواج بين التقليدية والحداثة : إن المحافظة على التقاليد تعد إحدى المشكلات التى تنشأ بين الأجيال على تعاقبها، فكل جيل نشأ وسط تقاليد وتربى عليها وشكلت أبعاد شخصيته لا يتمسك بها فقط بل يعمل على نقلها إلى الجيل التالى، فإذا ما حاول أحد الخروج عن دائرتها

بفعل ظروف موضوعية معينة فإنه يتهم بالمروق والعصيان للأجداد، وبهذا أصبحت التقاليد تمثل قيداً جديداً على حرية الإبداع، ومن ثم ينشأ الصراع بين حفظة التقاليد بدعوى أنهم يصونون التراث وبين المجددين بدعوى أنهم يبدعون كيفما شاءوا"[١٩]"

ومن هنا تجدنا أمام فكر البنائية الوظيفية حيث أشار "روبرت ميرتون" إلى أن الأنساق الاجتماعية إذا لم تعمل لتحقيق الوظائف المطلوبة للحفاظ على وجودها فإنها تتعرض لدرجات من التهديد، فالأنساق الاجتماعية التى تعانى من سوء التكامل تكون معرضة للخطر، إذن هناك حاجة لإنجاز الوظائف المطلوبة لبلوغ تكامل النسق، كما أشار "ماريون ليفى" أن ضمن المتطلبات الوظيفية التوجيه المعرفى والتعبيرات العاطفية المنظمة والتنشئة والضبط الفعال لأشكال السلوك التنظيمى المعيارى للوسائل"[٢٠]"، فيتمثل فكر البنائية الوظيفية هنا فى حرص العائلات والقبائل وبخاصة كبار السن على المحافظة على بقاء نسق العصبية القبلية فى القبيلة متكاملا باستخدام وظائف معينة ممثلة فى حمل الشباب على الإقبال على الزواج الداخلى لتتكامل قوة القبيلة، كذلك المحافظة على هيبة العائلة وقيمتها بقيام الزواج على مهور وتكاليف عالية تمجد قيمة القبيلة، وربما يستخدم كبار السن بعض المتطلبات الوظيفية مع الشباب لحثهم على عدم التخلى عن هذا النظام فى الزواج مثل التنشئة الاجتماعية وضبط سلوكيات الأبناء واتجاهاتهم عند الزواج وذلك للمحافظة على بقاء نمط العصبية القبلية فى الوجود المجتمعى رغم حداثته بكل مظاهر التحديث الحالية .

هذا التحديث الذى بفعله ينتقل المجتمع من الحالة التقليدية إلى الحالة المتقدمة، ولقد ميز "جون ستيفنسون" بين مصطلح التحديث Modernization والحداثة Modernism، فالتحديث هو الحركة وتغير الشيء من حالة تقليدية إلى حالة أكثر حداثة مع مراعاة عامل الزمن، وإذا كانت التقليدية Traditionism هي كافة النظم والقيم والمعتقدات التي تميز الحالة التقليدية، فإن الحداثة هي كافة المعتقدات والقيم الحديثة "[٢١]"، وإذا ما انتقلنا إلى قضايا نظرية التحديث نجد أن معظم أتباع النظرية يتفقون على أن كل المجتمعات الإنسانية مقسمة بشكل إزدواجي إلى مجتمعات حديثة وأخرى تقليدية،كما ينطلق فكر التحديث في ذلك على ضوء فرضية أساسية هي أن الإختلاف بين التطور والتأخر يرجع في الأساس إلى الفارق الزمني بينهما"[٢٢]"، حتما تلك الفترة الزمنية هى التى أوجدت صفة التحديث من تغير فى طبيعة الدور والسلوك والنشاط للفرد والجماعة كذلك الفروقات فى القيم والعادات والتقاليد وتغيرها حسب النموذج المتقدم الذى يصبح أسلوب حياة.

ومن ناحية أخرى نجد أن هناك ارتباط بين موضوع الدراسة ورأى " جيدنز " فى نظريته عن الحداثة حيث إن المجتمعات المحلية وتقاليدها الراسخة تبلى تماماً بفعل الحداثة ويحدث ذلك بسبب العولمة، فوسائل الإتصال والإعلام الحديثة لديها المقدرة على اختراق كل بيت وكل مجتمع محلى فى العالم حيث تتولى العولمة تفريغ المجتمعات المحلية من تراثها الراسخ "[٢٣]"، ومن هنا نتناول كيف يكون نظام الزواج بين التقليدية والحداثة، وهل نجحت الحداثة فى دحر التراث الذى يتعلق بنظام الزواج ؟

فالتقليدية فى موضوع الزواج نجدها متمثلة فى عدد من الموروثات مثل الزواج الداخلى والزواج المبكر للفتيات والشباب أحياناً، كذلك غلاء المهور والمبالغة فى تكاليف الزواج والتحفظ فى العلاقة بين الفتى والفتاة بعد الخطوبة وارتباط ذلك بالمفهوم القيمى للزواج، كذلك تمسك الوالدين بالإختيار للأبناء بدعوى خبرتهم ومقدرتهم على التفرقة بين الصالح والطالح .

إن وجود هذه الموروثات فى المجتمع الحديث بالتزامن مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية ربما تتغير حدتها أو يختفى بعض منها فى مجتمع دون الآخر فى ظل زيادة نسب التعليم للفتيات وبخاصة التعليم الجامعي وما فوق الجامعي واستقلال المرأة اقتصادياً بعد دخولها سوق العمل المختلفة وانفتاح الشباب والفتيات على الثقافات المختلفة بفعل الوسائل التكنولوجية الحديثة، بناء على ذلك ربما تتغير نظرة الجيل الجديد للزواج رافضاً تطبيق الموروث الثقافى بقوة .

وقد أكدت كثير من الأبحاث العلمية على أن اختيار شريك الحياة يعتبر الخطوة الأولى فى نجاح تكوين الأسرة والتى بدورها تؤثر على نجاح وكفاءة المجتمع فكأن هذا الاختيار هو المؤثر الاجتماعى الأساسى فى المجتمع"[٢٤]" فإن صلحت الأسرة صلح المجتمع وإن فسدت فسد بالتبعية والأساس الأول فى ذلك هو الإختيار السليم والذى حث عليه الدين الإسلامى بتعريفه الشباب والفتيات صفات الزوجة الصالحة والزوج الصالح .

وبناء على ذلك فإن تبنى موروثات متشددة بشأن الزواج مع وجود التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة يفسر انخفاض معدلات الزواج و تأخر سن الزواج و زيادة العنوسة بل وزيادة معدلات الطلاق خاصة فى سن مبكرة من الزواج وبالتالى إضعاف الأسرة.

ففى دراسة عن " الإختيار الزواجى حسب مدركات الشباب الجامعى" تمت المقارنة فيها بين الإختيار الزواجى فى كل من الثقافة الكويتية والثقافة الأمريكية من حيث حرية الإختيار الزواجى ومعاييره والصعوبات المدركة التى تقلل من حرية الإختيار و دور الصدفة فى هذا الإختيار، وقد أجريت الدراسة على عينة عشوائية قوامها ٣٦٨ مفردة من الشباب الجامعى الكويتى، ٣٦٥ مفردة من الشباب الأمريكى طبق عليهم مقياس لتحقيق أهداف الدراسة، وقد كشفت عن فروق جوهرية بين العينتين، حيث أعطت العينة الأمريكية قيمة أكبر للحرية فى الإختيار، كما أعطت العينة الكويتية استجابات منخفضة بشأن الحب والتجارب العاطفية السابقة مقارنة بالعينة الأمريكية ولم تعبر العينة الكويتية عن دور الصدفة فى الإختيار الزواجى لتقيدها بالتقاليد والعادات العائلية على عكس العينة الأمريكية، كما كان لقيمة الثراء المالى الترتيب الأول للإختيار الزواجى للعينة الكويتية بينما لا تعيرها اهتماماً العينة الأمريكية "[٢٥]".

إذن تلك الدراسة تمثل التقليدية والحداثة، الأولى تتمثل بالمجتمع الكويتى والثانية بالمجتمع الأمريكى وتمثل الموروث الثقافى فى العينة الأولى حيث لا وجود للحب والتجارب العاطفية بل للتقاليد المتحكمة فى الإختيار الزواجى، أيضاً نرى التمسك بقيمة الثراء المالى كمجتمع خليجى يتميز بارتفاع المستوى الإقتصادى المتداخل مع الموروث الثقافى بينما لا يعير المجتمع الأمريكى اهتماماً بالثراء المالى رغم أنه أيضاً مجتمع يرتفع فيه المستوى الإقتصادى لكن لا وجود للموروث الذى يمجد البذخ والتباهى .

وبما أن الدين يعتبر أهم عناصر الثقافة ذات التأثير الكبير على نظم الزواج بما يرتبط به من موروثات ثقافية فقد أثبتت دراسة (Abdallah&Kathleen) أن للدين دوراً بارزاً فى الإختيار الزواجى، خاصة فى المجتمعات الإسلامية، حيث طبقت الدراسة على المسلمين فى الولايات المتحدة الأمريكية، ووجد حرص النساء بأن يكون شريك الحياة متديناً متمسكاً بالدين الإسلامى ولديه إمكانيات مالية عالية"[٢٦]"، فالتمسك بالدين هو شىء أساسى لدى المرأة المسلمة أن يكون شريك الحياة مسلماً فى بلاد يعتبر المسلمون فيها أقلية بجانب الديانة المسيحية، وربما تمسكهم هنا بالإمكانيات المالية العالية - والتى لم يوضحها

الباحث - بسبب أنهم أقلية فتكون الإمكانيات الاقتصادية سنداً بالنسبة للأسرة، كذلك لارتفاع مستوى المعيشة فى تلك البلاد، فالدافع للتمسك بالإمكانيات المادية العالية هنا يختلف عن التمسك بغلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج فى المجتمعات الشرقية والتى من الممكن أن يكون الدافع ورائها متمثلاً فى التمسك ببعض الموروثات الثقافية والتقليد والمباهاة.

يرتبط بالتقليدية أيضاً زواج الأقارب والذى مازال يأخذ حيزاً كبيراً فى نِسب الزواج سنوياً فى الدول العربية رغم رفض بعض الشباب له فى الآونة الحاضرة ربما لانفتاح علاقاتهم الاجتماعية وثقافتهم أو لمعرفتهم بالأضرار الصحية لزواج الأقارب وخاصة من الدرجة الأولى وغيرها من الأسباب .

وبالرغم من ذلك نجد توظيف الكبار للتراث ضد الشباب، حيث يصفه "ماكجافى" بأن يظل الرجل فى نظر كبار السن بمثابة طفل صغير إلى أن يبلغ الأربعين من عمره ويكون فى هذه المدة رهن إشارة الكبار من أهله وطوع أمرهم "[٢٧]"، دل على ذلك ما لوحظ فى مجتمع البحث فى صعيد مصر (ثلاثة شباب) من عينة البحث تمت تسميتهم على بنات عمومتهم منذ أن كانوا أطفالا لا تتعدى أعمارهم خمس سنوات، ورغم أن هؤلاء الشباب يتمتعون بمستوى تعليم فوق الجامعى ولهم مراكز وظيفية مرموقة جداً لا يتوقع أى من المحيطين بهم أنه من الممكن أن يتم إجبار أحد هؤلاء بمناصبهم ونفوذهم على الزواج دون رضاهم، ولكن تم زواجهم من بنات العمومة ذوات مستوى تعليمى ما بين المتوسط والمرحلة الإعدادية وقد دام الزواج مابين أربع إلى خمس سنوات من المشاكل وتم بعدها الطلاق .

وهنا نجد أن التعليم والوظيفة المرموقة والنفوذ الذى ميز الشباب لم يشفع لهم أن يكونوا قادرين على قول كلمة "لا" للآباء الذين أصروا على ذلك الزواج وكان مصيره الفشل لعدم التوافق، حيث بنيت الأسرة قسراً وجبراً لا عن تفاهم ورضى، لذا تخلى الشباب عن هذا الزواج وتم الطلاق ثم الزواج من أخريات بحثاً عن الذات والتكافؤ بعيداً عن تحكم التقليدية والإختيار الوالدى القسرى، فبقيت هنا الحداثة فى مواجهة الوظيفية التقليدية العقيمة ولكن بعد أن خلفت ورائها أطفالا خسروا حقهم فى العيش فى أسرة متكاملة البناء بسبب قهر التقليدية للشباب الذى امتثل لها أولا، لكنه بفعل التفكير الناضج والتعليم والعقلية الرشيدة رفض الاستمرار.

وبالملاحظة لعينة البحث فى مجتمع الأحساء بالسعودية انقطعت (أربع طالبات من البدو)عن الدراسة لفترة شهر، رجعن بعدها متزوجات من أبناء العمومة الذين يصغرونهم بأربع سنوات راسبون فى الثانوية العامة،ولم يؤخذ رأى الطرفين فى الزواج، حيث أصر الأهل على تزويجهم من بنات العمومة اللاتى يشهد لهن بالرزانة والأدب حتى يهتدى أزواجهن على أيديهن – هذا رأى كبار السن فى عوائلهم – وكانت النتيجة الصادمة للزوجات من عدم تحمل الأزواج المسئولية وعدم الاهتمام بالبيت وبالزوجة وقضاء معظم الوقت مع ربعهم فى الديوانية (أى مع أصدقائهم على المقاهى)، والمبرر من الأزواج أنهم لم يريدوا الزواج وهذا أمر الكبار لذا على الطرفين تحمل تبعات زواج قسرى غير متكافىء وفى سن صغيرة لكليهما .

يعتبر ذلك مؤشراً خطيراً فى السنة الأولى من الزواج والذى يوضح أسباب زيادة معدلات الطلاق وخاصة بين حديثى الزواج والناتج عن فرض التقليدية واعتماد أسلوب الاختيار الوالدى دون أى اعتبار لآراء الشباب .

نجد هنا الفرق بين المجتمع الأول (الشباب المصرى) والمجتمع الثانى(الشباب السعودى) يكمن فى المستوى التعليمى والثقافى والمهنى والذى جعل الشباب فى المجتمع الأول يرفض الوضع القائم الذى أجبرتهم عليه التقاليد الموروثة ويغيرونه، أما فى المجتمع

الثانى فنجد أن الضغط لدى المجتمع البدوى أكثر صرامة كما أن هؤلاء الشباب لم يتموا تعليمهم بعد بل وتنقصهم الثقافة والتفكير الرشيد.

وإذا ما نظرنا إلي مجتمعاتنا نظرة كلية نجدها تأخذ بأسباب الحداثة فى معظم مناحى الحياة من زيادة فى نسب التعليم وخاصة تعليم الإناث وتقلد المرأة المناصب السياسية إلى أن وصلت إلى التعيين فى مجلس الشورى و أصبح لها حق الترشح فى المجالس البلدية وبالفعل تقلدت مناصب هامة بها فى أول سابقة من نوعها فى المجتمع السعودى عام ٢٠١٦، وعلى جانب آخر وصل عدد مقاعد النساء فى برلمان مصر هذا العام ٢٠١٦ إلى ٨٩ مقعداً وهذه هى المرة الأولى التى يصل فيها عدد النساء فى البرلمان إلى هذا العدد، ومن جهة أخرى نجد الطفرة فى استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة إلى درجة الحكومات الذكية مثل السعودية كمجتمع دراسة والانفتاح الكبيرعلى الثقافات الأخرى، والثورات المطالبة بالتجديد والتغيير والديموقراطية فى المجتمع المصرى وغيرها من أسباب التحديث .

يسير ذلك بالتوازى مع مؤشرات الحداثة فى المجال الاجتماعى والتى من أهمها تصفية المؤسسات الوسيطة مثل القبيلة وتدمير العلاقات الأولية المبنية على العلاقات الحميمية والأفعال التضامنية المباشرة، ذلك ما يؤدى إلى تساقط النظام الأبوى السلطوى، مما يتيح للمرأة أن تقوم بدور أكثر فاعلية فى مجتمع أقل قمعاً، أيضاً ضمن مؤشراتها ظهور نموذج جديد للشخصية الرشيدة العقلانية القادرة على إتخاذ قرارات مبنية على المعرفة، هذه الشخصية فردية متحررة من البنى التقليدية"[٢٨]"، ورغم وجود تلك التغييرات والمؤشرات والحديث عن الشخصية الفردية المتحررة من البنى التقليدية نجد رواسب عدم المقدرة على التحرر من تكبيل التقاليد فى الإختيار الوالدى للزواج الذى يتم أحياناً على اعتبارات أهمها القرابة ومكانة العائلة ونفوذها ومستواها الإقتصادى.

يؤكد ذلك شيوع زواج الأقارب فى الأردن والذى يرتبه غالباً الأب والأقارب منذ صغر الأبناء أحياناً ومعظمها أقارب من الدرجة الأولى من جهة الأب فقد شكلت ٥٦% عام ١٩٩٠ من مجموع الزيجات، وفى عام ١٩٩٧ انخفضت النسبة إلى ٤٦% لوجود البرنامج الوطنى للفحص الطبى قبل الزواج ولكن النسبة أيضاً عالية فالشباب والشابات هنا ليس لهم رأى فى الزواج ولكن الرأى الأول للأب"[٢٩]"، فالتقليد يسيطر رغم وجود الضرر .

وهذا النظام لفحص المقدمين على الزواج يعتبر حديثاً وجد عند اكتشاف العديد من الأمراض الوراثية فى الأبناء ويؤخذ به فى مصر ولكن فى حقيقة الأمر يتم العمل به صور يا أو بشكل روتينى لاستكمال أوراق الزواج بشكل لا يمثل الكشف والتحاليل الجدية فإذا ما تم الإختيار للزواج لا ينتظر الطرفان نتائج التحليل لإتمام أو إنتهاء الإتفاقات بناء عليها، أيضاً لا يترك الأهالى تقاليدهم بناء على الفحص الطبى بل يأبى بعض الشباب أحياناً أن يعرضوا أنفسهم للكشف والتحليل على أساس أن ذلك يقلل من شأنهم ويكون استكمال الأوراق بطرق ملتوية ولا يأتى المشروع بالهدف المرجو منه .

أيضاً هذه الفحوصات مطبقة بالمملكة العربية السعودية بشكل إلزامى منذ عام ٢٠٠٥"[٣٠]"، وهى مطلب أساسى لعقد القران، ورغم ذلك مازال زواج الأقارب موجود بنسبة عالية فيها، وفى هذا السياق الذى يوضح مدى انتشار الأمراض الوراثية بين النسل نتيجة زواج الأقارب نجد مؤتمر الأمراض الوراثية السادس الذى أقامته كلية الطب بجامعة الملك فيصل(١٤٣٥هـ) حيث تزايد المخاوف من تفاقم الأمراض الوراثية التي وصلت إلى نسبة كبيرة بسبب زواج الأقارب حيث عُرِضت آخر الإحصائيات العالمية التي كشفت عن

ارتفاع معدل الإصابة بالأمراض الجينية الوراثية بالمملكة، حيث تراوحت النسبة بين(٣.٥-٤ %)بينما تتراوح النسب العالمية ما بين (١-٣%)، أكد المؤتمر أن هذه الأمراض ترجع إلى زواج الأقارب التي تشكل ٦٠ % من حالات الزواج في المملكة، مشيراً إلى تنوع الأمراض الوراثية في أنحائها، على وجه الخصوص أمراض الدم المتمثلة بأنيميا البحر الأبيض المتوسط (إبيضاض الدم)، الثلاثيميا وفقر الدم المنجلي في المنطقة الشرقية والجنوبية."[٣١]"، و المنطقة الشرقية هى مجتمع البحث والتى ينتشر فيها التمسك بالموروث الثقافى وعدم التخلى عن زواج الأقارب رغم وجود تلك الأمراض الخطيرة .

وقد لوحظ بالفعل انتشار مرض الثلاثيميا بين الطالبات فى الجامعة حيث التغيب المستمر لكثير من الطالبات ثم يأتين بالأعذار الطبية التى تبين احتياجهم لنقل الدم باستمرار طوال حياتهم مرة كل ثلاث أو أربع أسابيع، وما ينجم عنه بعد ذلك من الوهن والضعف فى الصحة .

ولو انتقلنا مع الموروثات الثقافية المرتبطة بنظام الزواج نحو الزواج المبكر، فرغم تنامى نسب وجود العنوسة والعزوبية والذى يوضحه النقص المتنامى فى عقود الزواج فى مجتمعى البحث إلا أن ذلك لا يمنع وجود الزواج المبكر لدى بعض القبائل والعائلات، ومن الملاحظ أن الزواج المبكر يتوازى مع زواج الأقارب فمعظم المتزوجين فى سن مبكرة نجدهم يتزوجون من أبناء العمومة أو بأقارب من الدرجة الأولى بصفة عامة حيث يعتبر الزواج فى سن صغيرة من وجهة نظر الأهل عاملاً من عوامل الضبط الاجتماعى غير الرسمى الذى تستخدمه العائلات مع أبنائها، أيضاً الزواج المبكر يحول دون إعطاء فرصة للأبناء سواء من الذكور أو الإناث إذا ما وصلوا إلى النضج لمعارضة الآباء عند اختيارهم الزواجى، كذلك مع انتشار التعليم للفتيات الذى يصل إلى الجامعى وما بعده والانفتاح الثقافى المستمر باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة ربما يتولد الخوف عند الأهل من إمكانية انفتاح العلاقات بين الشباب والفتيات، فالزواج المبكر للفتاة على وجه الخصوص يبعدها عن العلاقات العاطفية التى تعتبر من المحرمات لدى معظم القبائل والعائلات فى مجتمعى البحث وخاصة فى المجتمع السعودى .

وعلى جانب آخر نجد إحدى الدراسات فى الأردن والتى اتجهت نحو قياس اتجاهات الطلاب نحو سن الزواج توصلت إلى أن الاتجاه العام مؤيداً لانحسار تلك الظاهرة ووجود تغيير فى النظرة للسن المفضل للزواج بالنسبة للإناث والذكور"[٣٢]"، هذه النتيجة بناء على آراء الطلاب فى الاردن، أما فى مجتمعى الدراسة وبناء على ملاحظات الباحثة فهناك انحسار فى الزواج المبكر فى مجتمع قنا حيث إن الطالبات المتزوجات فى الجامعة هن من القلة القليلة جداً فى كل تخصص، ربما الحالة الاقتصادية لها دور فى ذلك وكذلك ازدياد وعى الفتاة، على عكس الطالبات فى مجتمع البحث فى الأحساء فالقلة فى الجامعة هن الطالبات غير المتزوجات والأغلبية من المتزوجات بل ولديهم أطفال وأبناء فى المرحلة الثانوى والإعدادى لأن منهن من تزوجت فى المرحلة الإعدادية أو بداية المرحلة الثانوية .

ومن المعروف أن الزواج المبكر له عدة مساوىء فهو سبب فى عدم استكمال البنات لتعليمهن الثانوى والجامعى وفى تسرب كثيرات منهن من المدارس قبل التخرج، كما أن زواج المراهقات لا يمنحهن الحقوق فى الموارد وهن يذكرن أنهن تعانين من انعدام الحرية والمزيد من الأعمال المنزلية وسيطرة أزواجهن عليهن واتصالاتهن الاجتماعية قليلة"[٣٣]"، أيضاً من مثالب هذا الزواج المبكر التعثر فى التعليم الملاحظ بدرجة كبيرة بين الطالبات المتزوجات فى جامعة الملك فيصل فى مجتمع الأحساء حيث يقمن بوقف قيدهن مرات متعددة لعدد من السنوات والذى كثيراً ما يستنفذ السنوات المسموح بها مما يوقعهن فى

مشكلات تهدد استمرارهن فى التعليم للحصول على الشهادة الجامعية وذلك بسبب ظروفهن الاجتماعية والصحية من حمل وولادة وتربية الأبناء والسفر لمرافقة الزوج فى عمله أو رفض الزوج استمرارها فى التعليم وغيرها من معوقات تعرقل مسيرتها التعليمية بسبب الزواج المبكر قبل الحصول على المؤهل العلمى .

التحولات السوسيواقتصادية والتغير فى نظام الزواج : واستمرارا فى قياس مدى وجود الموروث الثقافى المرتبط بالنواحى السوسيواقتصادية وتأثيرها على تغير نظام الزواج، نجد فى هذا الصدد أن الاسلام قد أوجب إعطاء الرجل للمرأة المهر ولم يحدد فيه حدا أعلى بل ترك ذلك للناس وكل فرد يعطى على حسب مقدرته المالية وجعله رمزا لرغبة الرجل فى الزواج بالمرأة "[٣٤]"، وفى نفس الوقت دعا الإسلام إلى عدم المغالاة فى المهور تحقيقا للحديث الشريف (أبركهن أقلهن مهرا)"[٣٥]"، وكذلك في مسند الإمام أحمد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:(إن أعظم النكاح بركة أيسره مؤنة)"[٣٦]"، والمهر هو المال الذى يدفعه الرجل للمرأة عند الإقتران بها وهو حق للزوجة على زوجها يثبت بمقتضى العقد وجعله الشرع واجبا إظهارا لقوة العقد وإعزازا لمركز المرأة وتأكيدا للرغبة فى قيام الحياة الزوجية ودوامها"[٣٧]"، إن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان وبداخله احتياجات لابد من إشباعها، كحاجته إلى الجنس الآخر، حاجته إلى الإستقرار والأمن، وقد خلق الله سبحانه وتعالى الفتاة وفى داخلها غريزة الأمومة تنتظر اليوم الذى تصبح فيه زوجة مستقرة ولها زوج تأمن فى جواره وأبناء تشبع معهم أمومتها، وعندما يضيع ذلك بفعل التقاليد البالية فى المجتمع وجريا وراء المظاهر والمباهاة والتفاخر هنا تبدأ المشكلات المجتمعية التى يحاول المجتمع إيجاد الحلول لها - بعد وقوعها - ولا يدرى أن العلاج يكمن فى الأخذ بمبدأ التيسير فى الزواج وهو منهج ليس بالحديث ولكنه منهاج الدين الإسلامى منذ ظهوره على وجه الأرض .

فظاهرة الزواج هى من أهم الظواهر الموجودة فى المجتمعات عامة وفى المجتمعات الإسلامية –خاصة- حيث يحثنا ديننا الإسلامى على الزواج وتكوين الأسرة لما فى ذلك من حفظ للشباب والفتيات ولضمان قوة وتماسك مجتمعنا، ولكننا نرى الآن أن الزواج أصبح فى أزمة من صنع المجتمع نفسه والسبب غلاء المهور والزيادة المفرطة فى تكاليف الزواج والتى تتنافى مع المقدرة المالية للشباب مما نتج عنه انتشار العنوسة بين الفتيات والعزوبية لدى الشباب فضلا عن الإنحرافات الأخلاقية والجنسية والتحرش الذى أصبح ظاهرة العصر، كذلك العنف بصوره المختلفة،.وهنا عندما نتحدث عن التحولات السوسيواقتصادية التى ترتبط بالزواج والموروثات الثقافية، نجد أننا نتجه فى مجتمعاتنا العربية إلى التحديث الثقافى والاجتماعى وإلى محاكاة القيم الاستهلاكية الغربية، لكننا نرفض فى نفس الوقت تحديث الأنساق القيمية لاسيما ما يتعلق منها بالمرأة العربية، الأمر الذى يعمق الهوة بين الأنساق القيمية التقليدية والمعاصرة ويجعل كثيرا من العادات لا تتلاءم مع التطور وإنما تعيقها"[٣٨]"، ينطبق ذلك على التغير فى نظام الزواج حيث العادات الممثلة بالزواج الداخلى وغلاء المهور ومظاهر ليلة العُرس وغيرها التى تقام للمباهاة والتفاخر أمام الناس، كل ذلك لا ينم عن تقدم وتغيير حقيقى فى مستوى التفكير والإنطلاق نحو التحديث والحرية فى الاختيار، والاقتصاد فى التكاليف حسب الموارد المتاحة دون تكليف مجحف بالشباب .

نستطيع القول أنه من المفترض مع التغير والتحديث أن توجد معايير جديدة تتعلق بالزواج بما ينطوى عليه من أحقية قرار الإختيار الذاتى أو حتى المختلط الذى يقوم على

اختيار الشاب للفتاة واستشارة الوالدين استنادا إلى خبرتهما فى الحياة، كذلك التخلى عن التعنت فى غلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج للتسهيل على الشباب مع الأخذ فى الحسبان معيار التكافؤ فى التعليم والوظيفة والمستوى الاقتصادى والإجتماعى يتطابق ذلك مع الرأى القائل بأن المجتمع القبلى قد تمرد على أفضلية الزواج من بنى العمومة، وأتى كثير من الرجال بزوجات من خارج الوطن كى يتغلبوا على المقومات الطبقية أو ارتفاع تكاليف الزواج عند تقدمهم للزواج من بنات الديرة "[٣٩]"، ينطبق ذلك على مجتمعى الدراسة حيث ملاحظة انتشار الزواج من أجنبيات، ففى صعيد مصر وعلى وجه التحديد فى محافظات الجنوب السياحية موطن الآثار المصرية و وجود أنشطة قطاع السياحة المختلفة، انتشر بصورة ملحوظة زواج الشباب من أجنبيات أوربيات الجنسية و السبب الرئيس ليس هربا من الإختيار الأبوى القسرى فى الزواج من بنات العمومة أو غيرها من الأقارب، ولكن رغبة فى الحصول على تأشيرة الدخول للدول الأوربية والحصول على الجنسية وتأمين المستقبل الاقتصادى للشاب، وكثيرا ما تأخذ عليه الفتاة الأجنبية الضمانات حتى لا يتركها ويتزوج من بنات وطنه، نجد أنفسنا بعد ذلك أمام مشكلة العنوسة، إذن العَوز المادى هو الذى جعل الشباب يهرب من الزواج ببنات بلدته، أيضا المتطلبات المالية المبالغ فيها من أهل الفتاة عند الزواج، وقد شاع هذا الزواج بكثرة قبل ثورتى ٢٥ يناير، ٣٠ يونيه، حيث ازدهار السياحة بينما قلت تلك الزيجات إبان الثورتين حيث تدهورت السياحة فى مصر بصورة ملحوظة .

وعلى جانب آخر نجد فى مجتمع السعودية وعلى وجه التحديد فى المنطقة الشرقية "الأحساء" مجتمع البحث ينتشر الزواج من أجنبيات ودائما ما تكون جنسياتهن الأكثر اختلاطا بهم وهى " مصرية – سورية – هندية" وغالبا ما يكون السبب أيضا ماديا حيث غلاء مهور السعوديات والتى كثيرا ما تكون بصورة تعجيزية للبعض فى الوقت الذى تكون فيه مهور الأجنبيات أقل، ولا يستطيع الشاب السعودى الهرب من قدره فى الزواج من العائلة و يتعاطف الأهل مع ابن العم ويخفضون المهر، لكن بوجه عام تظل المهور مرتفعة حيث ترفض الفتاة تخفيض مهرها للتقليد والمناظرة بينها وبين باقى فتيات العائلة، وحب المباهاة بين الفتيات السعوديات ووجود الإستهلاك الترفى بدرجة كبيرة لديهن، وفى معظم الحالات فإن الزواج من أجنبية يكون هو الزواج الثانى لتعويض زيجته الأولى التى لا يرضى عنها فهى من اختيار الأهل، كما أن الشباب السعودى حتى إن لم يتزوج من الأهل وذوى القربى فإن الزواج من سعودية لازال بدون أن يراها أو يعرفها، حيث تعتبر الرؤية ضمن ثقافة العيب لدى المجتمع رغم جواز الدين الإسلامى للرؤية الشرعية لكن غير مسموح للشاب أن يرى الفتاة إلا بعد "المِلكة" أى عقد القِران وتلك الرؤية لن تغير من الأمر شيئا لأنها أصبحت زوجته شرعا وتلك الزيجات لا ترضى طموح وحرية إختيار الشباب، لذا يرغب دائما فى الزواج من الأجنبية التى غالبا ما ترضيه ويرى فى ذلك تحقيقا لحقه فى الرؤية الشرعية المتاحة له ولحريته فى الإختيار التى سُلبت منه فى الإختيار الأول بجانب يُسر المهر، ومن الملاحظات أيضا والتى أكدها الإخباريون أن تلك الصفقات الزواجية أحيانا ما تحدث بصورة أخرى بين الشباب القطرى والفتيات السعوديات حيث يفضل الشباب القطرى الزواج من الفتاة السعودية لأنها بالنسبة له أيسر مهرا من الفتاة القطرية، كذلك الفتاة السعودية أحيانا تفضل الشاب القطرى لأنها تتمتع معه هى وأبنائها ببعض الإمتيازات المادية غير الموجودة فى المجتمع السعودى، لكن ذلك ليس لدى كل القبائل، إنما لدى قبائل معينة نجدها ترحب بذلك الزواج، خاصة أن هناك بعض القبائل التى لها جذور وامتداد بين السعودية وقطر حيث إن المنطقة الشرقية قريبة جدا من قطر أكثر

من قربها لأى منطقة أخرى فى المملكة .

ومن هنا نرى أن الزواج أصبح صفقة مادية تجرى الفتاة وراء من يدفع أكثر ويجرى الشاب وراء الأرخص وتلك معايير خاطئة جعلت نسب الطلاق فى ارتفاع وجعلتنا أمام أبناء يبحثون عن حقوقهم فى العيش فى أسر متكاملة البناء، تجدنا أمام مجتمعات غير متماسكة ضعيفة لأن من يحكم العلاقات الأسرية ليست العلاقات الحميمية ولكن العلاقات الاقتصادية، إذن الزواج من الأجنبيات فى كل من المجتمع المصرى والمجتمع السعودى له تفسيره السوسيو اقتصادى الذى يختلف فيما بينهما لطبيعة المجتمع الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

يرتبط ما سبق بالهوة الثقافية التى تحدث عنها "وليم أجبرن" بين الثقافة المادية واللامادية، تتمثل هذا فى المجتمعات العربية بسبب قوة التمسك أحياناً بعادات وتقاليد عفى عليها الزمن على حساب الجديد، فهى موجودة لم تفقد وظائفها بسبب تأصلها فى التراث الثقافى حتى بعد أن ثبت عدم فاعليتها، ربما نلمس لها وجود فى المجتمعات التى مازلنا نشتم رواسب السيادة الذكورية بداخلها مثل صعيد مصر والسعودية مجتمعى البحث، فرغم اقتناء كل ما هو حديث من أدوات تكنولوجية فى المجتمعين وخاصة فى السعودية لارتفاع مستوى الدخل وسيادة التعامل تقريباً بالأجهزة الذكية فى الأسرة ومعظم المؤسسات الخدمية فى المجتمع، إلا أن الثقافة اللامادية المرتبطة بحرية الإختيار للفتاة سواء فى الزواج أو فرص الإختيار الحياتية الأخرى نجدها مازالت مكبلة، حيث أظهرت الملاحظة فى مجتمع الأحساء أن كثيراً من العائلات ذات المكانة الاجتماعية المرموقة والمعروفة يرفضون بشدة دخول بناتهم كلية الطب رغم تعلق الفتيات بالتعليم الطبى، وسبب رفض الأهل أن الدراسة فى الكلية وبعدها العمل فى المستشفيات والمراكز الصحية مختلط مع الرجال فتتراجع فرص الفتاة فى الزواج للنظرة الدونية من المجتمع للفتاة التى تعمل فى الطب أو التمريض، وقد تتحرج العائلة من ذكر انتماء بناتها إلى كلية الطب لأن ذلك معناه عدم التمسك بالتقاليد والقيم الدينية حيث تبيح لنفسها الإختلاط مع عالم الرجال، حتى أن معدل دخول كلية الطب فى الثانوية العامة ليس كبيراً لعزوف الكثير من الفتيات عن دخولها بأمر من بيدهم القرار من الآباء وحجتهم فى ذلك حتى تحافظ الفتاة على سمعتها وسمعة عائلتها وتحتفظ بفرصتها فى الحصول على زوج مناسب من داخل العائلة أو حتى من خارجها إذا كانت تسمح تقاليد العائلة بذلك.

إذن تساهم العادات والتقاليد فى مقاومة التحديث والتغيير إلى الأفضل فمن المفترض أن يكون هناك ترحيب من قِبل المجتمع بوجود كلية الطب ويسمح لدخول البنات فيها، حيث تتقلد بعد التخرج وظيفة مرموقة فتكون طبيبة وتزداد فرص حصولها على زوج مناسب بناء على مركزها العلمى والوظيفى ويتبعه المستوى المادى، وبدلاً عن ذلك يعارض بعض الأهل لأن تلك الوظيفة هى عائق لزواج الفتاة بالنظرة الرجعية التقليدية، إن تلك التصرفات من شأنها إيجاد الإزدواجية لدى الشخصية العربية حيث التناقض الواضح من خلال الطلب على التحديث والتجديد والانفتاح الثقافى وفى ذات الوقت الحرص على القالب القديم البالى من عادات أصبحت لا جدوى لها فى عصر العلم والتكنولوجيا .

الإطار المنهجى للبحث:

فروض البحث :

١ - هناك علاقة طردية بين وجود العصبية القبلية ونظام الزواج الداخلى .

٢ –هناك علاقةعكسية بين ارتفاع مستوى تعليم الفتاة والبقاءعلى نظام الزواج الداخلى .

٣ - هناك علاقة طردية بين استخدام الشباب والفتيات لمواقع التواصل الاجتماعى وتغير معايير الاختيار الزواجى.
٤ - هناك علاقة طردية بين غلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج وبين اتجاه الشباب إلى الزواج من الأجانب فى مجتمعى الدراسة
٥ - هناك علاقة طردية بين وجود القيم الاستهلاكية الترفية للفتاة والأسرة والتمسك بغلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج.
٦– هناك علاقة طردية بين خروج المرأة للعمل ومن ثم استقلالها اقتصاديا وبين غلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج.

المنهج والأدوات والعينة : تم استخدام المنهج الأنثروبولوجى والمنهج المقارن، ومن الأدوات الملاحظة بالمشاركة والمقابلة المقننة وكذلك المقابلة غير المقننة والإخباريين .

وقد تم سحب عينة عشوائية بسيطة من المبحوثات (٩٠) من محافظة الأحساء بواقع ثلاثين مفردة من أصول بدوية (هجرة الطويلة) ومثلها ريفية (قرية العيون) وأخرى حضرية (مدينة الأحساء حى الهفوف) أعمارهن تتراوح بين (١٨ : ٣٠ سنة) نصفهن من المتزوجات والنصف الآخر من غير المتزوجات تم تطبيق استمارة المقابلة عليهن، وقد جاءت العينة من الإناث لطبيعة المجتمع حيث يتعذر على الباحثة مقابلة الذكور، وتم تعويض ذلك بثلاث من الإخباريين الذكور فى كل مجتمع (حضر – ريف – بدو) ممن لهم قبول اجتماعي كبير داخل مجتمعاتهم.

وجاء مجموع مفردات العينة بجمهورية مصر العربية (٨٠) مفردة مقسمين كالتالى (٤٠) مفردة تم سحبهم بالطريقة العشوائية البسيطة من مركز أبو تشت محافظة قنا(حضر)(٢٠ من المتزوجين نصفهم من الذكور والنصف الآخر من الإناث)، (٢٠ غير متزوجين نصفهم فتيات والنصف الآخر من الشباب) تم تطبيق استمارة المقابلة المقننة، وتم اختيار ذلك المركز لأنه يضم العائلات التى مازالت بها رواسب العصبية القبيلية .

وعلى جانب آخر لقياس تأثير مشروع الحد من المغالاة فى تكاليف الزواج تم اختيار عينة عمدية قوامها (٢٠) أسرة من المتزوجين عام ٢٠١٠ من قرية كوم الضبع (ريف)مركز نقادة بمحافظة قنا،ففى ذلك العام كانت بداية الدعوة للمشروع من جمعية تنمية المجتمع المتبنية للفكرة والداعية لها لحل مشكلة عزوف الشباب عن الزواج ومشكلة العنوسة لدى الفتيات، كما تم سحب عينة عشوائية بسيطة من (٢٠) أسرة من المتزوجين فى القرية عام ٢٠١٥، تم تطبيق المقابلات الجماعية عليهم، كما تم اختيار عدد (٢) من الإخباريين (أحدهم من قرية كوم الضبع والثانى من مركز أبو تشت)

التحليل السوسيولوجى لأداة المقابلة المقننة فى مجتمعى البحث (المملكة العربية السعودية و جمهورية مصر العربية) :

العصبية القبلية والزواج الداخلى فى المجتمع الأول:

أوضحت البيانات الأولية أن أكبر نسبة ٦٠% من المبحوثات المتزوجات أعمارهن (من ١٨ : أقل من٢٥)، (٤٠%) (من ٢٥ : ٣٠ سنة) أما غير المتزوجات فكانت النسبة الأكبر(٧٥%) فى الفئة الأولى ونسبة (٢٥%) فى الفئة الثانية، أماعن تعليم المبحوثات فكانت أكبر نسبة (٥٠%) تعليم جامعى، (٢٠%) فوق الجامعى، (٣٠%) تعليم متوسط (أى شهادة المرحلة الإعدادية)،وعن الحالة المهنية جاءت أكبر نسبة فى المجتمعات الثلاث لا تعمل (٦٥%) ومعظم هذه النسبة هن فى مرحلة التعليم الجامعى لزواجهن فى سن مبكر، (١٥%) فى التدريس بالجامعة، (٢٠%) معلمات بالتربية والتعليم .

جاءت استجابات نسبة كبيرة (٩٠%) من العينة فى المجتمع البدوى بأنه مازال الزواج الداخلى يأخذ صفة الإلزام، بينما اتفق (١٠%) على أن تلك الآراء تغيرت وأصبح هناك إمكانية أخذ رأى الفتاة فى الزواج لأنها أصبحت متعلمة ومثقفة ملمة بثقافات مختلفة أمست متاحة للجميع أكسبت الفتاة الوعى بحقوقها والتى من بينها حقها فى اختيار الزوج المناسب وهذا حق كفله الدين الإسلامى لها فلا تجبر على زوج غير راضية عنه، وقد انخفضت قليلا نسبة استجابات الإلزام فى المجتمع الحضرى والريفى فكانت(٨٠%) وهن من المتزوجات، على حين جاءت نسبة من اتفقن على أن تلك الآراء تغيرت مع الإنفتاح الثقافى والتعليم (٢٠%) وهناك إمكانية الزواج من خارج القبيلة، ومن ناحية أخرى أوضح التحليل أن (١٠٠%) من المبحوثات المتزوجات زواجهن قرابى بصرف النظر عن أرائهن المختلفة فى الزواج من الأقارب .

وجاءت أسباب التمسك بالزواج الداخلى متمثلة فى : كى تصبح القبيلة أكثر قوة وعزوة، عدم الرغبة فى إختلاط الأنساب إعتقادا من كبار العائلة بأن نسبهم هو الأفضل وعلى حد تعبيرهم "الأنظف"، مجرد عادة وتقليد يتم توارثه، النظرة المستقبلية لكبار السن أنه إذا حدث طلاق بين الزوجين يعيش الأبناء وسط الأهل عكس إذا كان الزوجين من الأباعد يفقدون أبناءهم، شعور الآباء بالأمان على البنت داخل العائلة، ومن الواضح أن كل تلك الأسباب ممثلة للعصبية القبلية، حيث إن الحفاظ على العصبية القبلية يعتبر من متطلبات الحفاظ على وجود القبيلة كنسق اجتماعى، وكما ذكر "ماريون ليفى" أنه ضمن المتطلبات الوظيفية التوجيه المعرفى، والذى يتمثل هنا باستدخال ثقافة المحافظة على الزواج الداخلى فى عقول الشباب والفتيات والحفاظ على ارتفاع قيمة المهور وتكاليف الزواج لما لها من دور فى المحافظة على هيبة ومكانة القبيلة.

وقد جاءت معظم استجابات عينة البدو (٨٠%) بأن تلك الأسباب هى أراء الآباء والأجداد ولكنهم نجحوا فى توريثها لجيل الشباب، بينما أجابت نسبة (٢٠%) بأن ذلك تعبير عن رأى الجيل القديم فقط والشباب بعيد تماما عن تلك الآراء، أما فى الحضر فجاءت نسبة الإستجابات بأن الأجداد هم من يتمسكون بتلك الأسباب والإلتزام بها(٧٠%) واتفقت معهم نسبة (٦٠%) من المبحوثات فى الريف، بينما عبرت نسبة (٣٠%) فقط فى الحضر، (٤٠%) فى الريف بأن الشباب يتمثلون تلك الأسباب بتأثرهم بآبائهم .

وعن مدى إمكانية رفض الفتاة للزواج من أحد أقاربها من عدمه، اتفقت عينة الدراسة بنسبة (٧٠%) فى البدو على أنها لا يمكن أن ترفض رأى العائلة وتلك النسبة من المتعلمات تعليم جامعي، بينما ذكرت (٣٠%) من العينة في نفس المجتمع بأن الفتاة يمكنها الرفض ولكن النتيجة هي إصرار الأهل وزواجها غصب عنها أي لا يراعى رأيها، أما في الريف فكانت استجابات (٨٠ %) بأنه بإمكان الفتاة رفض من لا تريده زوجا من الأقارب، ونتيجة لرفضها ترضخ النسبة الأكبر من الأهل لرأيها ولا يجبروها عليه ولكن تبدأ المشكلات بين العائلتين من نفس القبيلة وتتعرض فيما بعد هي وأخواتها للعنوسة لابتعاد شباب القبيلة عنهم لأن بنتهم رفضت ابن عمها أو قريبها وكثيرا ما يورث العداء بين العائلتين بناء على ذلك، أيضا كثيرا ما يقال أن هذه الفتاة لابن عمها فلا يجرؤ أحد على التقدم لها وتتعرض للعنوسة، بينما ذكر البعض أنه إذا رفضت يغصبها أهلها على الزواج منه لأنهم يقولون " طالما إنتى ترفضى ابن عمك إذن فى حد تانى فى بالك " فيزوجونها خوفا من العار، أما فى الحضر(٧٠ %) يوافقون على رأى الفتاة ولا يجبرونها إيمانا منهم بأن ذلك من حقها ومن تعاليم الدين الإسلامى، بينما يجبرها(٣٠%) فقط .

وقد أوضحت المبحوثات غير المتزوجات عن رأيهن الشخصى حيث تفضلن الزواج الخارجى وجاء المجتمع الحضرى فى المقدمة بنسبة (٨٠%) وهن من المتعلمات تعليم جامعى وفوق الجامعى، وتساوت نسب الريفى والبدوى (٣٠%) وجاءت أسباب التفضيل متعددة وأهمها نسبة إلى عدد المبحوثات خوفهن من الأمراض التى تصيب الأبناء نتيجة زواج الأقارب والتى كثرت فى تلك الآونة، كما أشرن إلى ملاحظاتهن فى زيادة الإصابة بمرض تخثر الدم بين أبناء عائلاتهن نتيجة لذلك الزواج، ذكرت أيضاً المبحوثات أن الزواج الخارجى يعطى فرصة التعارف والتداخل بين العائلات والتغيير أو حتى تحسين النسل، أيضاً البعد عن المشكلات التى دائماً ما تكون بسبب تدخل العائلة بين الزوجين .

وقد عبرت المبحوثات عن أكثر الأسباب التى تعوق الزواج الخارجى وهى أن يوجد فى القبيلة شباب مناسبين للزواج من الفتاة فيصعب زواجها بعيداً عنهم، أما من فضلن الزواج الداخلى وكن بنسب (٢٠%) حضر، (٧٠%) فى الريف والبدو وهن من ذوات التعليم الجامعى وفوق الجامعى فإنهن لا تتخيلن أنه من الممكن التغيير والخروج عن عادات العوائل والزواج من خارج القبيلة، وقد ذكرت بعض المبحوثات من البدو أنه من الممنوع أيضاً الزواج من خارج المجتمع (فالشاب الحضرى لا يمكن أن يتجرأ ويطلب البدوية للزواج لأنه من المعروف إننا ما نعطيهم)، كذلك من الأسباب أن الزوج القريب هو معروف ومعروفة أخلاقه للعائلة ولإخوان الفتاة فهى تضمنه، غير الغريب ربما تكون أخلاقه فاسدة دون معرفة من العائلة، أيضاً ذكرت إحدى المبحوثات (من البدو) تعليمها فوق الجامعى وتعمل معيدة بالجامعة وهى مطلقة وتعول ثلاثة أطفال (٣٠ سنة) تزوجت من ابن عمها الزواج التقليدى وهو أقل منها فى المستوى التعليمى والوظيفى، تزوج بأخرى (أجنبية) بعد خمس سنوات من زواجها فطلبت هى الطلاق وتم بالفعل، ذكرت أنها من الممكن أن تتزوج مرة أخرى ولكن لو حتى تقدم لخطبتها دكتور مثلها أو ضابط شرطة أو غيره من ذوى المكانات المرموقة لكنه بعيداً عن قبيلتها التى تُعدها من أقوى القبائل الموجودة فى المنطقة فلن توافق، وإن جاءها من نفس العائلة وأقل منها فى المستوى التعليمى والوظيفى أو المادى ترحب به وقد اتفقت معها ثلاث فتيات (بدو)، وثلاث فتيات (ريف) تعليمهن جامعى فى هذا الرأى وتفضيل الزواج الداخلى لكون قبائلهن تعد ذات مكانة مرموقة لا ترين من يعادلها من القبائل، فالتكافؤ الذى تنشده هؤلاء الفتيات هو تكافؤ الحَسب و النسب ومكانة العائلة وليس تكافؤ التعليم والثقافة والعمر، نجد هنا الإحساس بالتميز العِرقى عالى النبرة فى كلام الفتيات وتصريحاتهن عن تمجيد عوائلهن، إلى هذه الدرجة نجد تأثير التنشئة الاجتماعية فى استدخال ثقافة تمجيد التقاليد الخاصة بالزواج حتى بين بعض الشابات ذوات الثقافة والمكانة العلمية، ذلك يتنافى مع ما جاء فى كتاب "محمد عبده محجوب" من أن التحضر والتحديث فتح آفاقاً واسعة لنيل درجات وظيفية أعطت لمن يشغلونها مراكز اجتماعية تغلبوا بها على أنسابهم وأعطتهم فرصاً للزواج من بنات الأسر العريقة "[٤٠]"، وجاء على لسان مبحوثتان من البدو عن سبب التمسك بالزواج الداخلى (من المعروف أن البنت اللى تتزوج من خارج عايلتها أكيد فيها عيب علشان كدة تبى تبعد حتى لا يعرف أحد عيوبها) تلك ثقافة البعض منهن يعبرن عن ما يقال داخل القبيلة عن الفتاة التى تتجرأ هى وعائلتها وتتزوج من خارجها.

وقد جاء رأى نسبة قليلة من المبحوثات يتسم بالعقلانية (١٠%) من المجتمعين الحضرى والريفى أنهن لا يتمسكن سوى بفكرة الزوج الصالح سواء من داخل العائلة أو خارجها وما عدا ذلك عادات لا تتمسك بها عوائلهن

ومن ناحية أخرى صرحت (١٠٠%) من مبحوثات البدو ذوات التعليم العالى والمتوسط بأنهن متزوجات من أقاربهن ونسبة (٨٠%) منهن لم يؤخذ رأيهن فى الزواج ولم تتحقق حتى النظرة الشرعية لهن مع الخطيب لأنها ضمن ثقافة العيب لدى العائلات، وإن أكدت معظم المبحوثات أنها تحققت ولكن بعد المِلكة أى بعد عقد القران فى وجود المِحرم، ولكن ما الفائدة من الرؤية بينهما بعد عقد القران لأنه حتى وإن لم تتحقق الراحة النفسية لأى من الطرفين فقد تم الزواج بالفعل وانتهى الأمر، وعلى جانب آخر أكدت المبحوثات على أن الزواج من الأقارب لا يتيح لهن فرصة معرفة الشاب المتقدم للخطبة حتى وإن كان ابن العم، لأنه فى المجتمع السعودى يتم الفصل تماماً بين البنات والصبية بمجرد بلوغهم السادسة أو السابعة من العمر وبالتالى لا يعرفون بعضهم بعضا، وفى مقابل ما سبق (٢٠%) فقط من المبحوثات المتزوجات تشاور معهن الأهل قبل الزواج وهن سعداء بذلك، أما المبحوثات فى الحضر و الريف من ذوات التعليم العالى والمتوسط فقد أجبن بأن زواجهن من الأقارب بنسبة (٧٠%) و (٨٠%) على التوالى، فى مقابل نسبة صغيرة تزوجن من الأباعد، ونسبة كبيرة من المبحوثات فى الحضر(٦٠%)، فى مقابل نسبة صغيرة فى الريف (٣٠%) تم أخذ رأيهن فى الزواج دون الرؤية أيضاً، اتفق ذلك مع رأى المبحوثات غير المتزوجات بنسبة ١٠٠% حيث تحقق للمرأة فى الآونة الأخيرة كثير من الحقوق ومن أبسط حقوقها هو الزواج بمن ترغب ويؤخذ رأيها فيه وقد أكدن "أن زواج الأقارب قد انحسر مؤخراً "، ولكن ذلك يتعارض مع حقيقة أن النسبة الأكبر من عينة البحث المتزوجات هن متزوجات من أقاربهن فى الحضر والريف والبدو على حد سواء .

وعن ارتباط زواج الأقارب بالزواج المبكر اتضح من التحليل فى المجتمعات الثلاثة بأن الإرتباط كبير، حيث يتم الإتفاق بين الآباء أو الأجداد على تسمية الأطفال على بعضهم خصوصاً من أبناء العمومة ولكن يتمثل ذلك لدى البدو بصورة ملحوظة عن مجتمع الحضر وحتى الريف .

أما فيما يتعلق بطرق الاختيار للزواج السائدة بالفعل فى مجتمع الدراسة فقد جاء الاختيار الوالدى فى المقدمة بين المبحوثات حيث تساوت النسب لدى البدو والريف (٩٠%) بينما فى الحضر كانت الاستجابة (٧٠%) ،وتساوت نسب الزواج المختلط فى المجتمعين البدوى والريفى (١٠%)، أما فى الحضر(٣٠%) وقد ذكرت جميع المبحوثات بأنه لاوجود للإختيار الذاتى فى مجتمعهن حيث لاتوجد فرص الإختلاط لأنه ممنوع فى المجتمع السعودى حتى بين الأقارب وذلك ما لا يتيح لهن تلك الفرصة، وقد ذكرت المبحوثات فى المجتمعات الثلاثة وخاصة غير المتزوجات أنهن يفضلن ذلك النوع من الإختيار الزواجى إذا أتاحت لهن ثقافة المجتمع ذلك، حيث يتم إطلاعهن على هذا الإختيار من الثقافات الأخرى التى يتعرفن عليها من مواقع التواصل الاجتماعى كذلك فى البرامج المختلفة فى التليفزيون وهن يتطلعن إليه ولكن ثقافة المجتمع تحول دون تحقيق ذلك المنال الذى تعتبرنه صعبا للغاية فى ظل ثقافة المجتمع المحافظة.

أما من ناحية شرط التكافؤ فى التعليم والعمر فى الزواج الداخلى فقد اتفقت المبحوثات فى المجتمعات الثلاثة بأنه لا وجود لذلك الشرط وذلك بنسب كبيرة فكانت نسبة البدو(١٠٠%) والريف (٩٠%) ونسبة الحضر (٨٠%)، إذن الزواج الداخلى يلغى فكرة التكافؤ فى الزواج وربما يكون ذلك من أسباب زيادة نسب الطلاق فى المجتمع حيث إن فكرة التكافؤ فى درجة التعليم وفى العمر لم تتمسك بها إلا نسبة صغيرة (١٠%) فى المجتمع الريفى على حين زادت النسبة فى الحضر لتصل إلى (٢٠%) حيث ترى الفتاة أن

ذلك من حقها وهو من شروط الزواج فى الإسلام و من شأنه المحافظة على الأسرة مستقبلاً وله تأثير كبير على وجود التفاهم بين الزوجين لذا تتمسكن به وتحاولن إقناع الأهل بأهميته.

أما عن مواقع التواصل الاجتماعى التى تستهوى الفتيات فقد أوضحت الفتيات فى المجتمعات الثلاثة بأنهن شغوفات بجميع تلك المواقع، يساعدهن على ذلك اقتنائهن للأجهزة الذكية، يرتبط ذلك بطبيعة الحال بارتفاع مستوى المعيشة فى مجتمع البحث بالمملكة العربية السعودية، حيث اقتناء عينة البحث بنسبة٨٠% للأجهزة الذكية المتمثلة فى الجوالات والتى تتيح لهن الفرصة لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعى وأكثرها الفيسبوك وتويتر وإنستجرام والواتس آب، حيث تقضين فترة طويلة يوميا فى تصفحه للتسلية، حيث جاءت نسبة ٦٠% تقضين من ٣-٤ ساعات يوميا فى التصفح، بينماجاءت نسبة (٤٠%) تقضين أكثر من ٤ ساعات فى تصفح تلك المواقع ولم تتمثل أى نسبة من المبحوثات لم تستخدم هذه المواقع .

وعن مدى تأثير هذه المواقع على أفكار الفتيات ومعايير الإختيار الزواجى، فقد تأثرت (٦٠%) من المبحوثات من الحضر بفكرة حقهن فى الإختيار الذاتى فى الزواج ورفض قصر الإختيار على الوالدين، تذكر المبحوثات (إحنا عندنا عقلية متعلمة قادرة على الاختيار الصحيح ولكن أهلنا ما يتركوا لنا الفرصة)، كذلك معارضتهن تقليد الزواج الداخلى، - ولكن فى الحقيقة وعلى أرض الواقع المعارضة فقط كأفكار غير قابلة للتنفيذ– والدليل أن جميع المتزوجات أزواجهن من الأقارب، إذن لم تفلح الحداثة فى أن تفرغ المجتمعات التقليدية من تراثها الراسخ ، عكس ما جاء فى نظرية "جيدنز "حيث إن المجتمعات المحلية وتقاليدها الراسخة تبلى تماما بفعل الحداثة، كذلك ذكرت المبحوثات الإستفادة من تلك المواقع فى إثراء معلوماتهن عن الأمراض الوراثية الناتجة عن زواج الأقارب وخاصة من الدرجة الأولى وهو السائد لديهن عند معظم العوائل، أما الريف والبدو فكان تأثرهم بالثقافة الاستهلاكية والترفية التى يتعرفن عليها من تلك المواقع، والزواج بالنسبة لهن وسيلة مساعدة لاقتناء السلع الترفية، وكانت نسبة تلك الإستجابات فى الريف (٧٥%) والبدو (٨٥%)، أما نسبة (٢٥%) ريف و(١٥%) بدو فقد تأكدت لديهن معلومة وجود الأمراض الوراثية نتيجة زواج الأقارب، ورغم ذلك لا يغيرن آرائهن بالزواج الخارجى للمحافظة على اسم العائلة ودمائها على حد تعبيرهن، أى لا مناص من الزواج الداخلى حتى بتأثير مواقع التواصل الاجتماعى التى يصرحن بشغفهن بها حيث يقضين عدد ساعات طويلة من اليوم فى تصفحها لكن أكبر تأثير لها عليهن فى الاستهلاك الترفى والتعرف على صفحات الجديد فى الملابس والماكياج والمجوهرات وذلك ما يؤثر عليهن فى طلب مهور أعلى لتكفى تلك المطالب الترفية، إذن فتأثير وسائل التواصل عليهن أكثر سلبية ولم تؤثر باكتسابهن معرفة معايير أكثر إيجابية فيما يتعلق بالزواج .

إنه من المفترض أن تلك المواقع الاتصالية تتيح الفرصة للشباب والفتيات لتغيير ثقافى يرتبط بشتى مناحى الحياة ومن ضمنها ما يتعلق بالموروث الثقافى والتغير فى نظام الزواج للتكيف مع المجتمع ومستحدثاته، ففى دراسة " Naomi Quinn" بعنوان: An Anthropological Perspective on Marriage اهتمت بالزواج من المنظور الأنثروبولوجى فتناولت مظاهر التغييرات التى طرأت على الأسرة الأمريكية من النواحى الاجتماعية والاقتصادية والدور الهام للمنظور الثقافى فى حدوث تلك التغييرات، واعتمدت الدراسة على تطبيق أداة المقابلة المتعمقة مع الزوج والزوجة، ومن أهم نتائجها أن للتغير الثقافى دورا مهما فى التغيرات التى طرأت على مراسم وعادات وقيم الزواج، بما يضمن استمرار الأسرة اجتماعياً واقتصادياً"[٤١]

وعن معايير اختيار الزوج حصل معيار التدين على اتفاق جميع مفردات العينة، وجاء معيار القرابة ونفوذ العائلة باتفاق نسبة كبيرة من البدو والريف (٩٠%) ثم معيار المقدرة المادية والثراء حيث اتفقت عليه أكبر نسبة فى المجتمعات الثلاثة (٨٠%) ولم تذكر المبحوثات شيئا عما يتصل بمستوى التعليم والعمر بالنسبة للزوج .

العصبية القبلية والزواج الداخلى فى المجتمع الثانى :

واستكمالا للتطبيق الميدانى لقياس مدى استمرارية تأثير العصبية القبلية على وجود الزواج الداخلى فى المجتمع المصرى للمقارنة بينه وبين المجتمع السعودى تم تطبيق أداة المقابلة المقننة على المبحوثين والمبحوثات بمركز أبو تشت بمحافظة قنا (حضر) لمعرفة مدى وجود الزواج الداخلى حيث يضم المركز عائلات الهوارة والعرب والفلاحين، وقد جاءت البيانات الأولية لتوضح أن أعلى نسبة (٥٠%) للمتزوجات تقع فى الفئة العمرية (٢٥: أقل من٣٠سنة)، وتساوت النسبة فى الفئتين الأخرتين، أما غير المتزوجات فكانت أعلى نسبة ٦٥% فى الفئة العمرية(١٨: أقل من ٢٥)، وجاءت أقل نسبة (١٥%) فى الفئة (٣٠ فأكثر)، بينما جاءت أعلى نسبة من الشباب المتزوجين (٧٠%) فى الفئة(٣٠ فأكثر) وأقل نسبة (١٠%) فى الفئة (١٨: أقل من ٢٥)، أما غير المتزوجين فكانت أعلى نسبة (٦٠%) فى الفئة (١٨: أقل من ٢٥) وأقل نسبة (١٥%) فى الفئة (٣٠ فأكثر)، إذن أكثر فئة عمرية لزواج الشباب تعتبر فى الثلاثينيات، فقد ذكروا أنه العمر الذى فيه يكون الشاب قد تمكن من تدبير نفقات الزواج لارتفاع تكاليفه فى مجتمع أصبح الغلاء الفاحش يسوده فى جميع متطلبات الحياة، وبالنسبة للفتيات أصبح عمر الزواج الأكثر انتشارا ما بين الخامسة والعشرين والثلاثين ولا يعتبر ذلك تأخر فى سن الزواج لحرص الفتيات على إنهاء المرحلة الجامعية من التعليم، وكما ذكرن ربما تجدن عملا حتى بعقود مؤقتة لتساهم فى تكاليف زواجها إشارة منهن بعدم مقدرة الشاب وحده على تحمل نفقات الزواج لغلاء المعيشة بصورة كبيرة، وذلك على عكس المجتمع السعودى حيث تتزوج معظم الفتيات أثناء تعليمهن سواء الثانوى أو الجامعى فى سن مبكرة، وجاءت الحالة التعليمية تعبر عن أن أعلى نسبة للتعليم الجامعى (٧٥%) للذكور والإناث،(١٥%، ١٠%) فوق الجامعى ذكور وإناث على التوالى أما النسبة الصغيرة الباقية فكانت تعليم متوسط(١٠%، ١٥% على التوالى)، وعن الحالة المهنية فكانت النسبة الأكبر (٦٠%) من المبحوثات لا تعمل،(٤٠%) تعملن بعقود مؤقتة فى المجال التعليمى ورياض الأطفال، أما المبحوثين فكل العاملين هم بعقود مؤقتة أيضا فى المجال التعليمى والخدمى ٤٠%،١٠% على التوالى وباقى النسبة (٥٠%) أعمال حرة .

أما عن إلزام الشباب والشابات بالزواج من الأقارب فقد أجابت المبحوثات بنسبة (١٠٠%) من المتزوجات وغير المتزوجات أنه يتم إلزامهن بالزواج من داخل العائلة وغير مسموح إطلاقا بالزواج بعيدا عن العيلة، على حين كان الإلزام للشباب بنسبة (٦٠%) عند المتزوجين وغير المتزوجين، إذن هناك حرية بالنسبة للذكور حيث تعطى لهم الفرصة فى حرية الإختيار إذا ما أرادوا الزواج من خارج العائلة ولكن التفضيل للزواج الداخلى أما إذا لزم الأمر للزواج من خارجها للرجل فهو متاح له .

أما عن الأسباب الرئيسة التى تفرض الزواج من نفس العائلة وتعوق الزواج الخارجى فكان السبب الأول لدى الإناث من المتزوجات وغير المتزوجات بنسبة (٦٠%) (أن الأهل لا يريدون الأرض الزراعية تخرج برة العيلة) أى للحفاظ على الميراث، وجاء نفس السبب لدى الرجال متزوجين وغير متزوجين بنسبة (٣٠%)، بينما ذكرت (٤٠%)

من الإناث (الزواج من الأقارب فى العيلة هى عاداتنا من زمان وما نقدرش نتخلى عنها من أيام الأجداد وما فيش بنت تقدر تعارضها حتى لو وصلت لأعلى درجات التعليم)، بينما ذكر (٧٠%) من عينة الذكور (ما ينعفش دم عيلتنا يختلط بدم عيلة تانية واحنا متمسكين بعيلتنا لأننا شايفينها أفضل العائلات واحنا اتعلمنا ده من كبار العيلة، لولا محافظين على بناتنا إنهم يطلعوا بره فى زواجاتهم ما كانت العيلة محتفظة بقدرها)، إذن نجح جيل الآباء والأجداد فى توصيل الفكرة الموروثة للشباب واستدخالها فى عقولهم، بينما عبرت أكبر نسبة من المبحوثات المتزوجات وغير المتزوجات (٦٠%) أن هذه هى تقاليد يتمسك بها كبار العائلة رغم رفض الفتيات لها، وقد عبر الإخبارى (ن) بأن بعض الفتيات من العائلات المعروفة أصروا على عدم الزواج من أبناء العمومة فتعرضوا للعنوسة وعلى حد قوله "فاتهم قطار الزواج" لأن العيلة مش هتوافق أبدا على زواج بناتها من الغريب وأكثرهم متعلمين تعليم جامعى، وقد أوضح التحليل أن إمكانية رفض الزواج الداخلى بالنسبة للشباب من المتزوجين وغير المتزوجين(٦٠%)، أما بالنسبة للإناث فكانت النسبة صغيرة (٣٠%) فقط من غير المتزوجات ممن يصرون على الرفض مهما كانت النتائج، وقد ذكر المبحوثون أن هناك إمكانية الرفض لزواج الأقارب إنما نتائجها دائما مشاكل بين الأسرتين تصل إلى درجة المقاطعة نهائياً بين الآباء الأخوة والأمهات الأخوات، وقد ذكر المبحوثون أيضاً أن فى بعض الحالات فى العائلة يصل الأمر إلى طلاق أخت الشاب الذى يرفض الزواج من أخت زوج أخته أى زواج البدل، يعنى كتير من المشاكل التى تحدث بين الأهل بسبب الزوا ج الداخلى، ذكروا أيضا(الشاب هنا من كل عيلة مش بيشوف الأصالة على حق إلا فى عيلته، إذن هو الخسران لوتزوج من خارجها معناها يكون خوال ولاده مش فى المستوى المطلوب من العيلة وممكن لما يكبروا الناس يعايروهم، الناس هنا بيقولوا عند الاختيار للزواج " اختار لولدك خال")، كما أن بعض الشباب تناول الحديث الشريف الذى يقول " تخيروا لنطفكم فإن العرق دساس" ولم يفسرونه التفسير الدينى الصحيح فى الإختيار من ذوات الدين والخلق، بل يفسرونه كما يتراءى لهم وبقدر عصبيتهم فيقولون أنه يعنى أن لا يَجوز أن نتزوج من عائلات أقل منا فتختلط الدماء والأنساب مع باقى العائلات التى لاتتناسب معنا، وكل عائلة تنظر لنفسهاعلى أنهاالأفضل وخاصة الهوارة والعرب .

وعندما سُئلت عينة البحث من غير المتزوجين ذكوراً وإناثاً عن الزواج المفضل لديهم اتفق (٧٠%) من الذكور، (٨٠%) من الإناث أنه زواج الأقارب، حيث ورد على لسان عينة الذكور (الحال اتغير دلوقتى وماحدش بيجبرنا على زواج واحدة من العيلة، لكن فى نفس الوقت لما حد من شباب العيلة يتزوج من بره تحصل مشاكل كتير بين الأهل والأخوات بالذات) وفى أسباب كتير تخلينا نفضل الزواج من بنات العيلة، حيث استجاب (٨٠%) من الشباب فى العينة (بأن الأيام دى ماحدش يضمن أخلاق البنت الغريبة وخصوصاً مع انتشار الثقافات المفتوحة اللى بنعيشها اليومين دول لكن قريبتك ضامنها ومتربية معاك وعلى العادات والتقاليد اللى احنا عارفينها وكمان هى اللى بتتحمل ظروف الزوج يعنى بالمختصر بتعيش معاه على كد ظروفه)، كما ذكر (٧٠%) من الشباب (مش عاوزين مشاكل مع العيلة)، أما عينة الإناث كانت استجابات(٦٠%) منهن (قريبى هيصونى ويخاف عليا أكثر من الغريب وكمان بيعمل حساب الأهل لأنه هو يعتبر زوجى وأهلى فى نفس الوقت، (٤٠%) ذكرن (اللى نعرفه أحسن من اللى مانعرفهوش، وما يؤكد تفضيل الزواج الداخلى فى مركز أبو تشت بالنسبة للعائلات الثلاثة الموجودة فيه أن جميع المتزوجات فى عينة البحث (١٠٠%) أزواجهن من الأقارب، (٨٠%) من المتزوجين من العينة زوجاتهم من الأقارب.

وعن ارتباط زواج الأقارب بالزواج المبكر ذكرت (٧٠%) من المتزوجات أن الزواج المبكر للبنت يرتبط كثير بزواجها من ابن عمها لأنها بتكون ليه من وهى صغيرة، أما غير المتزوجات فأجاب (٥٠ %) منهن أن ذلك ليس شرطاً وليس فى جميع الأحوال يرتبط السن الصغيرة بزواج الأقارب لأن البنت حالياً لازم تكمل تعليمها قبل الزواج فيكون عمرها وصل تقريباً ٢٢ سنة، الأهل ممكن يجبروها على الزواج من العيلة أو من ابن عمها لكن مش قبل ما تخلص تعليمها، على حين أجاب (٨٠%) من المبحوثين المتزوجين وغير المتزوجين أن ربط الزواج المبكر بزواج الأقارب يرتبط بالبنات دون الذكور فلابد أن يعمل الشاب عدة سنوات بعد تخرجه لتدبير تكاليف الزواج وهذا مايجعله غير قادر على الزواج قبل سن ٢٨ أو ٣٠ سنة إلا إذا كان أهله فى إمكانهم مساعدته وده قليل فى ظروف المجتمع حالياً.

أما عن نوع الاختيار الزواجى أجابت (٤٠%) من عينة المتزوجات وغير المتزوجات أن الزواج لديهن والدى فقط وأضافت المتزوجات بأنه تم أخذ رأيهن فى الزوج وقد وافقن عليه،وتساوت نسب العينة التى أجابت بالإختيار الذاتى والمختلط (٣٠%) لكل منها،ولكنه ينحسر أيضاً فى الإختيار من الأقارب، أما الشباب المتزوجين وغير المتزوجين فكان الإختيار الذاتى فى الصدارة بنسبة (٧٠%) ، بينما (١٥%) اختيار مختلط، (١٥%) والدى، ولكن ما يميز الزواج هنا فى أى نوع من الاختيار أكان زواجا داخليا او خارجيا هو إتاحة التعارف بين الزوجين ووجود فترة الخطبة التى تتوطد فيها علاقة الخطيبين للمعرفة والتدارس وذلك ما لا يحدث فى مجتمع البحث الآخر "السعودى" لاختلاف الثقافة، أيضا ليس هناك تمثل للإختيار الذاتى فى المجتمع السعودى .

وقدأجابت العينة من الذكور والإناث بضرورة التكافؤ بين الزوجين فى المستوى التعليمى حتى وإن كانوا من الأقارب وجاءت نسبة الذكور (٧٠%) والإناث (٩٠%)، وقد ذكر الإخبارى (ن) أنه (ممكن تكون الزوجة أقل قليلاً فى المستوى التعليمى لكنها لاتكون أعلى منه حتى لا تتعالى عليه فى المستقبل ويكون ده سبب للإنفصال)، كما أكدت معظم عينة البحث من المبحوثات المتزوجات وغير المتزوجات (٨٠%) أنهن يتمسكن بالتكافؤ فى السن بين الزوج والزوجة، بينما كانت نسبة التمسك بأن تكون العروس أصغرمن العريس بنسبة (٤٠%) من عينة البحث من الذكور، ولكن (٦٠%) منهم صرحوا بأن لابد أن يكون التكافؤ بين الإثنين فى العمر لأن ذلك يعمل على تلافى كثير من المشكلات الزوجية.

ومن ناحية أخرى استجابت (٦٠%) من المبحوثات، (٥٠%) من المبحوثين فى "أبوتشت" بأنهم يميلون إلى تصفح مواقع التواصل الاجتماعى "فيس بوك،واتس آب، تويتر" ولكن تبين من التحليل أن عدد الساعات التى يقضونها على هذه المواقع تتراوح بين ساعتين إلى ثلاثة ساعات لدى الإناث، من ساعة إلى ساعتين للذكور، حيث إنه لا تتوفر لكل العينة الأجهزة الذكية التى تتيح لهم فرصة المتابعة، ومن ناحية أخرى لا تتوفر شبكة الانترنت بصورة مستمرة لدى كل الأسر، وقد ذكر الإخبارى بأن المبحوثين من الشباب مشغولون دائماً في أعمالهم المختلفة سواء وظيفة أو أعمال حرة للتكسب ولا يتاح لهم الوقت فى تصفح تلك المواقع، لذا فإن عينة البحث لم تبدى أى تأثر واضح بتلك المواقع لا سلباً ولا إيجاباً حيث إن تأثر الشباب والفتيات بعضهم بالبعض الآخر وبكبار السن بالتواصل الطبيعى وجهاً لوجه أكثر من تأثرهم بهذا العالم الافتراضي فيما يتعلق بموضوع البحث سواء معايير الإختيار الزواجى أو أى أفكار تخص الزواج من العائلة أو من خارجها.

وقد اتفقت معظم عينة البحث من الإناث(١٠٠%) بأن من أهم المعايير فى اختيار الزوج هو القرابة القريبة والوظيفة والمقدرة المادية، (٧٠%) من العينة أبدوا اهتماما بأهمية التدين و التكافؤ فى العمر والتعليم، بينما كانت أهم المعايير لدى الذكور(١٠٠%) التدين والأخلاق و القرابة القريبة .

التحليل السوسيولوجى لأدوات الدراسة لقياس مدى وجود المغالاة فى المهور وارتفاع تكاليف الزواج كموروث ثقافى والتغير فى نظام الزواج:

أولاَ : تحليل استمارة المقابلة لقياس مدى وجود المغالاة فى المهور وتأثيره على تغير نظام الزواج:

أثبتت البيانات الميدانية أن غلاء المهور هو الشائع فى مجتمع البحث السعودى وقد عبرت المبحوثات عن أن المهر يختلف من عائلة إلى أخرى وتظهر الفروقات بشكل واضح بين البدو والريف والحضر فيتراوح المهر بين ١٠٠ ألف ريال :٥٠ ألف ريال لدى البدو، وبين ٨٠ألف ريال :٤٠ألف ريال فى الحضر اما فى القرى فيتراوح بين ٥٠ألف ريال :٢٥ ألف ريال وذلك حسب تقاليد العوائل وكلما كان المِعرس (أى الزوج) من أبناء العمومة كان هناك تسامح فى جزء بسيط من المهر، وقد ذكر الإخبارى (س) انه غالباً ما يُحَدد المهر عن طريق والد العروس وقليلاً ما يحدده المِعرس وأهله، ويعتبر إستئثار العروس بالمهر لخصوصياتها فقط من الأعراف السائدة فى المجتمع فلا يُطلب منها أبداً أن تشارك فى تأثيث بيت الزوجية بل تصرفه على لوازمها الشخصية من ذهب وملابس وعطور وأدوات تجميل وغيرها، حتى إن كان المِعرس فى احتياج إلى المساعدة بجزء من هذا المهر فى تجهيز بيت الزوجية فلا يجرؤ أن يطلب لأن ذلك من العيب فى تقاليد العوائل السعودية عموما، ربما يعبر ذلك عن ارتفاع مستوى المعيشة فى المجتمع السعودى بعد وجود النفط ، ولكن حتى لو مستوى المعيشة متواضع عند بعض الناس فهذا هو العرف السائد ولا يستطيع أحدهم الخروج عنه، ممكن ياخد تمويل شخصى من البنك يعنى يستدين ولا يطلب المساعدة من فلوسه اللى يعطيها للعروس تصرفها على اللى تبيه " أى ما تريده".

كما ذكر الإخباريان (ص،ع) بان هذه العادات الموروثة والتى تؤكد على ارتفاع قيمة المهر واستئثار العروس به وتحمل الشاب كل مصروفات تجهيز المنزل بمفرده، يشكل ذلك حملا كبيرا عليه جعل كثير من الشباب داخل القبائل يؤخرون زواجهم لفترة من الزمن حتى يقدرون على مجابهة هذه التكاليف فيزيد بذلك عمر الشاب عند الزواج وبالتالى يرتفع سن الزواج عند الفتيات، والملاحظ الذى جاء على لسان الإخباريين أن الشاب حتى لو وصل عمره عند الزواج إلى نهاية الثلاثينيات فإنه عند الزواج يختار عروس دون سن العشرين وهذا ما يفضله الشاب السعودى حتى إذا وصل إلى درجة عالية من التعليم فمنهم من يتم ابتعاثه للتعليم فى أوربا وعندما يرجع ياخد فترة طويلة ليعمل ويكون قادر على توفير لوازم بيت الزوجية ويصل عمره إلى الخمس والثلاثين وما بعدها، ثم يطلب فتاة تحت سن العشرين ولا يهم مستواها التعليمى، وذلك هو السبب فى الزيادة المطردة فى نسبة العنوسة فى المملكة، ومن ناحية أخرى يقدم الشباب السعودى على تعدد الزوجات فى الغالب ويعتبر عادة محمودة لديهم حتى أن كثير من الفتيات يرتضين بذلك على أنه أمر مسلم به، ولكن تحت ضغط ارتفاع المهور للفتيات السعوديات فلا يقدر الشاب أن يدفع مهر مبالغ فيه مرة أخرى،فيفضل أن تكون الزوجة الثانية من الأجنبيات لانخفاض مهورهن عن السعوديات، أيضا تتوفر له فرصة الإختيار الحر فى الزواج من الأجنبية والتى افتقدها فى زيجته الأولى كما ذكرنا بالاختيار الوالدى .

وقد ذكرت المبحوثات بنسب عالية (٥٠%، ٤٠%، ٦٠%) بدو – ريف – حضر على التوالى أن فى عوائلهن شباب متزوجين بالفعل من أجنبيات معظمهن من مصر وسوريا والهند، وقد ذكرت (١٥%) من المبحوثات المتزوجات أن هناك زوجة ثانية أجنبية للزوج .

كما اتفقت المبحوثات بنسبة (١٠٠%) فى مجتمع الأحساء بأن قيمة مهر الفتاة لا يرتبط بدرجة تعليمها ولكنه يرتبط بقيمة العائلة ونفوذها وتقاليدها فى تقدير قيمة مهور بناتها.

وعلى جانب آخر هناك تكلفة ليلة العُرس والتى يتحملها الزوج وحده وتتراوح بين (١٠٠ألف : ٤٠ألف ريال) حسب تقاليد كل عائلة وكلما زادت تكلفتها ومظاهرها من رأى (٧٠%) من المبحوثات دلت على (نزاهة ورفاهية الزوج وأهله وتقديره للعروس وأهلها)، بينما يرى (٣٠%) أن ذلك يعتبر بذخ وتبذير سوف يحاسب عليه الله سبحانه وتعالى، وأيضا هو تقليد أعمى لمن يغالون فى مظاهر ليلة العُرس، حيث ذكرت بعضهن أنه لابد أن تغير العروس فى تلك الليلة أقل شىء عدد ثلاثة أو أربعة فساتين للسهرة بما لهم من مجوهرات وأكسسوارات تتكلف الكثير وده دليل على رفاهية المِعرس لأن كله من المهر هى لا تدفع شىء ولا تتكلف أى شىء، فهناك عدم إكتراث من الفتيات بتكاليف الزواج حيث إنه غير تعاونى فى السعودية أى لايعتمدعلى التعاون بين الزوجين ولكن الزوج هو المنوط بكل تكاليفه.

وقد ربطت نسبة (٣٠%) من المبحوثات فى الحضر والريف، (٢٠%) من البدو بين هذا الغلاء فى المهور ووجود كثير من بنات عوائلهن بدون زواج وقد بلغن سن الثلاثين وأكثر حيث إن شباب العائلة لا يقدرون على دفع هذه المهور العالية وخاصة أن فى شباب كتير من غير عمل ولا يأخذون إلا راتب البطالة من الحكومة وليس كل العائلات تقدر تساعد أبنائها فى المهر وتجهيز بيت الزوجية وليلة العُرس فيظل الشباب بدون زواج وكذلك الفتيات إلى أن يتجاوزن السن المتعارف عليه فى المجتمع والقبيلة، ومن ناحية أخرى غير مسموح من قبل النظرة المجتمعية للعايلة وللفتاة أن تخفض من المهر، ولتمجيد التقليد بين الفتيات فى العائلة وكذلك وجود قيمة للمهر متعارف عليها فى كل عائلة كذلك وجود ثقافة بين الفتيات ان قيمتى وقيمة عايلتى بقيمة مهرى، وقد ذكر الإخباريون أن المهر موجود فى المجتمع السعودى من زمان ولكن المبالغ الكبيرة دى بدأت مع وجود البترول فتغير نظام المهر القليل إلى وجود مبالغ كبيرة متعارف عليها فى كل عايلة أكثرها عند البدو، كمان ليلة العُرس كانت الأول تقام ببعض الأشياء البسيطة التى تعتبر تراثنا البسيط فى الملابس والدهب والاحتفال فى البيوت والحين أصبحت كل العائلات تقيمها فى صالات بتكلفة عالية جداً تتبارى البنات والعائلات مين يصرف فيها أكثر، إذن توجد مغالاة واضحة فى المهور فى مجتمع الدراسة فى المملكة اختلفت الآراء حوله وحول قيمته ودلالته وتأثيره الذى يبلغ مداه فى انتشار الزواج من الأجنبيات و زيادة العنوسة.

ومن ناحية أخرى أوضح تحليل البيانات الأولية أن (٦٥%) من المبحوثات لا تعملن، (١٥%) تعملن فى التدريس بالجامعة (٢٠%) فى التدريس بالمدارس، إذن تتمثل البطالة بنسبة كبيرة فى المجتمع لعدم إقبال المواطنين على العمل الخاص لتدنى الأجر فيه

والتكالب على الوظائف الحكومية والمعروض فيها لا يكفى المطلوب منها، وقد اتفقت جميع المبحوثات فى (الحضر و الريف و البدو) العاملات وغير العاملات أنه لا دخل للوظيفة وعمل المرأة فى زيادة أو نقصان المهر حيث إن ذلك تقليد معروف فى العوائل، وذكر الإخباريون بأنه ممكن اثنين من فتيات العائلة الواحدة، إحداهما دكتورة مثلا والثانية ليس معها شهادة ولا عمل والاثنتين يكون مهرهما واحد.

وعند الحديث مع المبحوثات عن مدى موافقتهن على الانضمام وتشجيع فكرة مشروع حكومى أو أهلى للحد من المغالاة فى المهور أجابت (٨٠%) من مبحوثات البدو و٧٠%الحضر، (٥٠%) من الريف (لا أوافق على هالمشروع ومن يرفض قيمة مهرى يشوف غيرى، كيف والأغراض الخاصة للبنت تعوز فلوس كثير لأن كل شىء غالى، مش هكون أقل من غيرى، اللى مهرها قليل ما ليها قيمة هى وأهلها)، هذه كانت نظرة الأغلبية من المبحوثات متزوجات وغير متزوجات حيث القناعة التامة بأن قيمة الفتاة وأهلها فى قيمة مهرها .

وفى المقابل أجابت (٢٠%) من البدو، (٣٠%) حضر، (٥٠%) ريف (نوافق على هالمشروع وندعمه)، وكانت التبريرات التى جاءت على لسان المبحوثات كالآتى : (يمكن هالمشروع يقلل عدد البنات اللى قاعدين من غير زواج – نوافق بشرط موافقة الكبار فى العايلة لأنهم هم المتحكمين ممكن أنا أوافق لكن أخوى وأبوى ما يوافقون – علشان نحارب عادات وتقاليد أصبحت قديمة أنا شفت فى أوربا الأغراض اللى حنا بنصرف عليها كتير ما بيفكروا فيها خالص ومتقدمين عنا ليه ما نكون زيهم – المشروع يساعد الشباب على البعد عن الحرام – المشروع أكيد ييسر الزواج بالنسبة للشباب والفتيات – أكيد المشروع هيقلل من عدد الشباب السعودى اللى بيفضلوا يتزوجوا من أجانب من مصر وبلاد الشام لأن شروطهم فى المهر يسيرة وده بيخلى العنوسة تزيد عندنا فى السعودية - نتوقع المشروع يكون ناجح) .

إذن فإن النسبة الأعلى بعدم الموافقة على المشروع كانت بين البدو والحضر بينما قلت النسبة فى الريف فهم يرون أن المهور عندهم متوسطة وفى متناول الشباب حتى انها لا تحتاج إلى مشاريع من هذا النوع لأن عوائلهم متفهمة ولا تطلب المهور الزائدة عن الحد، وقد اتضح ذلك فى بداية المقابلة حيث كان استفسار الباحثة عن قيمة المهور فى كل من الحضر والريف والبدو وثبت أن قيمة المهور فى قرى مجتمع البحث هى أقل قيمة من مثيلتها فى الحضر والبدو .

ثانياً : تحليل المقابلات الجماعية فى قرية كوم الضبع لقياس مدى فاعلية مشروع الحد من المغالاة فى تكاليف الزواج وكذلك وجود الزواج الداخلى والتأثير على تغير نظام الزواج :

لقد تم سحب عينة عمدية قوامها ٢٠ أسرة من المتزوجين فى الفترة من ٢٠١٠\١\١ حتى ٢٠١٠\٦\٣٠ حيث كان مشروع الحد من المغالاة فى تكاليف الزواج فى بدايته والذى تبنته جمعية تنمية المجتمع بالقرية وبدأت تدعو إليه الشباب والفتيات وكذلك محاولة الجمعية إقناع الآباء والأمهات بإتمام زواج الأبناء بأقل التكاليف الممكنة، وكانت النتيجة أن عدد(٩) أسر تزوجوا بالمشروع بنسبة (٤٥%) مقابل (١١) أسرة بنسبة (٥٥%) تزوجوا بغير المشروع، ويعد ذلك إنجاز كبير له فهذه النسبة المستجيبة تعتبر مُرضية كبداية، وقد

كانت وحدة التحليل الأسرة ممثلة بالزوج والزوجة،وتم تقسيم العينة إلى أربع مجموعات اثنتين زواج بالمشروع إحداهما أربعة أسر(مجموعة١) والأخرى خمسة أسر (مجموعة٢) ممثلين بالزوج والزوجة، والأخرتين تزوجوا بغير المشروع كل منهما خمسة أسر (مجموعة٣، مجموعة٤) ممثلين أيضاً بالزوج والزوجة، وأسفرت المقابلة مع هذه المجموعات بالنسبة لنتائج البيانات الأولية فيما يخص السن أن فئة من (١٨:أقل من ٢٥ سنة) تمثلت فى الإناث بنسبة (٤٥%) وفى الذكور بنسبة (٢٥%)، فئة السن من (٢٥: أقل من ٣٠ سنة) فى الإناث بنسبة (٤٠%) وفى الذكور بنسبة (٢٥%)، وجاءت فئة السن (من ٣٠ سنة فأكثر) لدى الإناث بنسبة (١٥%) ولدى الذكور بنسبة (٥٠%)، فالزواج هنا سواء بالمشروع أو بغير المشروع يعتبر فى سن مناسبة وإن قل سن الإناث عن الذكور، فلا يعتبر هناك زواج فى سن مبكر للجنسين أو تظهر معاناة من التأخر فى سن الزواج فى القرية .

وعن الحالة التعليمية للمبحوثين والمبحوثات فكانت نسبة الحاصلين على مؤهل جامعى من الإناث (٥٠%) ومن الذكور (٦٠%) أما الحاصلين على مؤهل متوسط من الإناث (٣٥%) ومن الذكور (٢٥%)، وتساوت النسبة لدى الذين يقراون ويكتبون من الإناث والذكور لتكون (١٥%)، وعن العلاقة بين المستوى التعليمى والزواج بالمشروع وجدت الباحثة أن المتزوجين بالمشروع منهم الحاصلين على مؤهل جامعى من الذكور والإناث ومنهم من يعرف القراءة والكتابة فقط وكذلك الأمر ممن هم متزوجين بغير المشروع، وقد أكد على ذلك الإخبارى (ك) بأنه لا دخل للمستوى التعليمى المهم أن يقتنع الشخص بفكرة المشروع هو وعائلته التى تساعده على التنفيذ دون تراجع أو خوف من كلام الناس ومعايرتهم له وهو يرى أن ذلك فى مصلحته.

وجاءت الحالة المهنية للمبحوثين والمبحوثات تعبر عن أن أكبر نسبة يعملون فى مهنة التدريس (٤٠%)، بينما جاءت نسبة٣٠% من المبحوثين يعملون فى دول الخليج وخاصة الكويت، (٢٠%) وظائف حكومية، (١٠%) عامل، أما الإناث فكانت نسبة (٤٠%) لا تعمل، (٢٠%) وظيفة حكومية.

وفيما يتعلق بسكن الزوجين جاءت نسبة (٨٥%) من العينة يعيشون مع عائلة الزوج وهى عبارة عن شقة فى نفس البيت، ويعتبر ذلك نوع من التسهيل للزواج حيث الموافقة والرضا على السكن فى بيت العائلة للزوج وعدم وضع شرط منزل منفصل عن العائلة، بينما جاءت نسبة صغيرة (١٥%) يسكنون فى شقة بالإيجار .

أما كيفية الزواج بالمشروع فذكرت (المجموعة١) (العريس عليه يدفع ٥٠٠٠ جنيه موزعين على شراء (غرفة نوم متواضعة وانتريه بسيط وشبكة أكثر بساطة عبارة عن دبلة وخاتم ومحبس وهدية بسيطة للعروسة)، وكمان العروسة عليها ٥٠٠٠ جنيه موزعين على شراء (بعض الأجهزة والأدوات البسيطة للمطبخ و فرش لغرفة النوم وبعض الملابس الخاصة بالعروسة)، دى مبادرة جمعية تنمية المجتمع فى قريتنا واحنا كشباب وفتيات بنشجعها، ذكروا أيضاً، إحنا تزوجنا بهذه التكاليف البسيطة وتخلينا عن المظاهر اللى كانت فى الأول وكان يصر عليها الوالدين زى الشبكة الغالية والشقة الكبيرة ومصاريف ليلة الفرح المبالغ فيها .

كما ذكرت (المجموعة٢) أكثر حاجة ارتحنا فعلاً منها العشاوى والغداوى والخبيز والدبايح اللى كانت تقسم وسط أى عيلة هتزوج إبنها أو بنتها واحنا مقتنعين إنها مالهاش لزوم فهى مصاريف بالكذب، لكن اللى كان يقصر فيها الناس تتكلم عليه ويجيبوا سيرته، و الناس كانوا يستلفوا علشان كلام فاضى، دلوقتى الأمر اتغير مع المبادرة، وتأكيداً على ذلك ذكر الإخبارى (ك) أن العائلات كان ممكن يبيعوا أرض أو يرهنوها علشان يقدروا يصرفوا على الزواج أو ياخدوا قرض من البنك، لكن المشروع سهل على الناس وكمان قلل من النظرة الدونية اللى كان ممكن ينظروها لبعض إذا قلت المصاريف والتكاليف المعروفة عند العائلات فى الزواج .

أما المبحوثين والمبحوثات الذين تزوجوا بغير المشروع و رفضوا مبادىء التخلى عن المغالاة فى تكاليف الزواج التى نادت بها المبادرة ، فقد ذكرت (المجموعة ٣)، (لسة فى عائلاتنا موضوع التباهي والتفاخر بالشبكة والشقة وخاصة لما يكون العريس فى الخارج يعنى معاه فلوس يبقى ليه مانفرحش ونجيب شقة كبيرة وأربعة غرف والمطبخ، والأجهزة الكهربائية أصبحت مهمة جداً خاصة مع الزوجة اللى بتشتغل، كمان من عاداتنا الغداوى والعشاوى والدبايح اللى ما نقدرش نستغنى عنها الناس فى وش بعضها والنهاردة عندى بكرة عندك وبصراحة الناس بيتكلموا ويعايروا بعض، كمان إحنا مش مقتنعين لأن المبلغ المتفق عليه من المشروع قليل جداً ولا يكفى حتى الأغراض البسيطة اللى بتتكلم عليها المبادرة)

وأضافت (المجموعة ٤) (المشروع بيلغى كتابة القايمة وبصراحة زيادة فى اطمئنان العروسة ولضمان حقها فى عايلتنا لازم نكتب قايمة، وذكروا أيضاً، يتمسك بالمشروع الناس اللى على كد حالهم واللى عنده يكلف ليه لأ؟، جاء كذلك فى حديثهم، إن الغيرة بين الحريم الكبيرة فى البيت ليها دور كبير فى إصرارهم على التمسك بالعادات القديمة فى طلبات العُرس وماحدش يقدر يكسر كلامهم، اتفقت المجموعة كذلك من رجال ونساء على أن قيمة العيلة بقيمة المصروف على زواج أبنائهم وبناتهم ليه نقلل من قيمتنا وسط الناس)،وقد أكد الإخبارى (ك) على بيانات تلك المجموعة قائلاً (ناس قليلة اللي لسة متمسكين بالمغالاة بسبب الحريم)

كما ذكر أيضاً (إن تكاليف الزواج بالمشروع حالياً اتغيرت مش زى فى البداية (٥٠٠٠ جنيها) لكل من العريس والعروس، ولكن أصبح الزواج بقدر الإمكانات المتاحة للطرفين من غير شروط من اى طرف للتانى وده تسهيل كبير على الزوجين، بصرف النظر عن المستوى الاجتماعى والاقتصادى للعريس والعروس، أكد أيضاً (إن الزواج فى قريتنا كله زواج أقارب، موجود عندنا قبيلتين العرب والفلاحين كل قبيلة تأخذ من نفسها بنسبة كبيرة جداً ومن النادر الزواج الخارجى، ممكن يتزوج أحد شباب العرب فتاة من الفلاحين لكن من المستحيل أن تتزوج فتاة من العرب شاب من الفلاحين، و لو حدث لا قدر الله ممكن يكون فيها ضرب نار على الفتاة باعتبارها خرجت عن عادات وتقاليد العائلة وبشكل كتير غير مقبول بالمرة، وقد أكدت المناقشات فى المقابلة حديث الإخبارى حيث إن جميع عينة البحث متزوجين من الأقارب بنسبة (١٠٠%) سواء من قبيلة العرب أو الفلاحين .

أما عينة الأسر التى تم سحبها بالطريقة العشوائية من المتزوجين عام ٢٠١٦ فقد اتضح أن (١٠٠%) متزوجين بنظام مشروع الحد من المبالغة فى تكاليف الزواج حيث تم الا قتناع به تماماً ففى سنة ٢٠١٠ كانت نسبة المتزوجين بالمشروع فى بدايته (٤٥%) وصلت إلى (١٠٠%) فى سنة ٢٠١٦، ولكن حدث تغير فى تطبيق المشروع من حيث التكاليف حيث غلاء المعيشة الذى تسبب فى مضاعفة الأسعار بعد التغيرات التى انتابت المجتمع المصرى بقيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وبعدها ثورة ٣٠ يونية ٢٠١٣.

وقد تم تقسيم العينة إلى أربع مجموعات كل مجموعة من خمسة أسر تمثلت بالزوج والزوجة أجريت عليهم المقابلة غير المقننة، تراوحت أعمار الزوجات بين (١٨ : أقل من ٢٥ سنة) بنسبة (٦٠%) من (٢٥ : أقل من ٣٠ سنة) بنسبة (٤٠%) مبحوثين ومبحوثات، ومن (٣٠سنة فأكثر) نسبة المبحوثين(٧٠%)، إذن الزواج يتم فى عمر مناسب بالنسبة للجنسين بعد تسهيل الزواج بالمشروع فلم تعد تتأخر الإناث فى الزواج أو الذكور بسبب تدبير تكاليف الزواج من مصادر مختلفة مثل بيع أو رهن الأرض الزراعية أو الإستدانة من الغير أو أخذ قروض بنكية كما كان يحدث من قبل وغيرها .

وقد أوضح تحليل المقابلة الإرتفاع فى مستوى التعليم للشباب والشابات فى القرية حيث جاءت النتائج (٦٠%) تعليم جامعى بالنسبة للجنسين، (٤٠%) تعليم متوسط، ولم تتمثل الأمية أو معرفة القراءة والكتابة بأى نسبة، أما الحالة المهنية للمبحوثين فاتضح عدم العمل بالشهادات العلمية سواء الجامعية أو المتوسطة وذلك لقلة فرص العمل فكانت النسبة الأكبر (٤٠%) والحاصلين على مؤهل جامعى يعملون فى فلاحة وإدارة أرضهم الزراعية وعلى حد قولهم مافيش شغل حكومة واحنا الحمدلله عندنا أرض نزرعها بنفسنا بدل مانجيب حد يزرعها، وجاءت نسبة (١٥%) يعملون فى التدريس بالعقود، ونسبة (٢٠%) ممن تعليمهم متوسط يعملون سائقين ركاب أو نقل بضائع، (٢٥ %) يعملون فى الكويت، أما المبحوثات فجاءت العاملات فى وظيفة التدريس بالعقود (٢٥%) فقط وباقى العينة (٧٥%) ربات بيوت، وقد ذكرن أنهن حاولن البحث عن فرصة عمل دون جدوى.

وعبرت معظم الأسر (٨٥%) بأنهم يسكنون مع العائلة فى شقة مستقلة ولا يطلبون الاستقلال الكلى بعيدا عن بيت العائلة للاقتصاد فى تكاليف الزواج، وهى نفس آراء الأسر من عينة عام ٢٠١٠ .

وعن مدى وجود التكافؤ فى التعليم بين الزوجات والأزواج اتضح انهم يحرصون على ذلك، كماأكد المبحوثون أنهم لا يفضلون الزواج من زوجة أعلى منهم فى التعليم حتى لا تتعالى علي الزوج، وقد فضلت المبحوثات كذلك التكافؤ فى التعليم وإن كان رأى بعض الزوجات أنه من الممكن الزواج بمن هو أدنى منها فى التعليم حتى لا تفوتها فرص الزواج فأحيانا يكون أبناء عمومتها كلهم أقل منها، المهم أخلاق الرجل وتفاهمه معها وقبولها له .

وقد أضافت المجموعة (أ) على لسان الأزواج (أن تكاليف الزواج قبل المشروع كانت "خراب بيوت" دهب وشقة وعفش ٣ غرف وغداوى وعشاوى وخبيز ودبايح وسابع وثامن، ووصمة عار على جبين العروسين وعايلتهم لو اتعمل الفرح من غير كل ده كانوا ما يقدروش يعملوا الفرح من غير ما يجهزوا نفسهم لكل المتطلبات دى لأن الناس يعايروهم، وبكده كان يوجد عزوف عن الزواج من الشباب وبالتالى يكبر سن الفتيات وتزيد

العنوسة)، وذكرت الزوجات فى المجموعة (ب) (دلوقتى بعد المشروع الزواج يتم بأقل القليل وكل واحد على كد امكانياته يعنى مافيش عروسة هى وعيلتها تتشرط على اللى يجيبه العريس ولا هو يتشرط على العروسة فى أى شىء، المهم فى قبول ورضا من الاتنين ومن الأهل وأصبح كل الناس زى بعض الكل فى القرية يتزوج بالمشروع من غير مشاكل ولا شروط)، وفى ذلك ذكر الإخبارى (ك) إن الدهب بالمشروع لا يزيد حالياً عن ٤٠ جرام، وأكد ذلك المبحوثون فى المجموعة (ج) أحدهم قال أنا جبت ٢٠ جرام، وآخر ٣٠ جرام، وتالت ٣٥ جرام ولم يعترض أحد بل إن إحدى المبحوثات أضافت أن أى بنت بيكون عندها دهب وهى فى بيت أهلها بتبيعه وتجيب دهب كأنه من الشبكة عادى وهى راضية .

وذكر المبحوثون فى المجموعة (د) إنهم فى القرية عبارة عن عائلتين العرب والفلاحين والزواج عندهم داخلى يعنى كل واحد واخد بنت عمه فممكن الأب يجيب واللى يقصر فيه يجيبه العم، والحال يمشى علشان يزوجوا عيالهم، حتى قبل المشروع برضه الزواج عندنا داخلى لكن كان فى تباهى وتظاهر مين يجيب أكثر فى الدهب ومين يدبح أكثر فى العشا يوم العُرس ومين يودى أكثر فى السابع والتامن حتى بين الأقارب، لكن بعد المشروع الحال اتغير لأنه خلى الدنيا أسهل بالنسبة للشباب، أحيانا بعض الأمهات الكبيرة تتعنت وتحاول تتشرط لكن ده ممكن يفشل الزواج حتى لو كان بين الأقارب الأقربين لأن كل الشباب والفتيات اقتنعوا بالمشروع وبصراحة ما فيش واحدة عاوزة تاخد لقب عانس ولا واحد يفضل طول عمره عازب علشان كدة المشروع نجح .

وعن الأسباب التى تعوق المشروع ذكر المبحوثون فى المجموعات الأربعة (أكثر شىء معوق ثقافة الكبار من الأمهات والجدات وأحياناً ما يحرضوا البنات على طلب الزيادة فى الجهاز أو الشبكة، كمان الغيرة أحيانا عند بعض البنات، لكن اللى بيسهل الموضوع التقارب الكبير فى تكلفة الزواج بين الشباب فى القرية، وعن ذلك ذكر أحد المبحوثين بالمجموعة (أ) أن له تجربة فى خطوبة فاشلة قبل زواجه بالمشروع فقد اتفق مع الخطيبة وأسرتها وهى من نفس العيلة على الزواج بالمشروع وعلى قيمة الدهب وفى محل الدهب طلبت الأم والعروسة ما قيمته أكبر من اللى تم الإتفاق عليه وأصروا على رأيهم، فما كان منه أن فسخ الخطوبة فى وقتها داخل المحل، فالاتفاق كان على الزواج بالمشروع وقد رفض التراجع عن رأيه، وبعدها مباشرة تزوج من زوجته الموجودة معه فى مجموعة البحث وبالمشروع، إذن اقتنع الشباب بالمشروع ولم يتزوجون بغيره .

ولقد ذكر ثلاثة مبحوثين فى المجموعة (د) وهم يعملون فى الكويت أنهم تزوجوا بالمشروع زى غيرهم من شباب القرية قائلين (صحيح ممكن ظروفنا المادية تكون أفضل لكن مش عاوزين نخرب المشروع فى القرية لأننا لوتزوجنا بالنظام القديم نبقى بنساعد للعودة لنظام صدقنا ما نجحنا فى التخلص منه ولكنا لم نحرم زوجاتنا من هدايا الخليج كل واحد على كد ظروفه لكنه مش داخل فى تكاليف الزواج فهى عادية زى أى حد فى القرية حتى الدهب جبنا دهب زيادة بعد الزواج كهدية لزوجاتنا لكن مش ضمن الشبكة حتى لا تبقى عرف عند البنات ويرجع التقليد والتباهى والتفاخر من جديد) .

وعن العلاقة بين مستوى تعليم الشباب والفتيات وكذلك قيمة ومكانة العائلة وبين تكاليف الزواج فى القرية فكان رأى المبحوثين فى الأربع مجموعات أن الزواج فى القرية بين الأقارب فقط فمكانة العائلة هنا ليس لها فاعلية، و التعليم وخاصة الجامعى أصبح بنسبة

كبيرة فى القرية ولا علاقة له بتكاليف الزواج لأن الكل اقتنع بالمشروع والمعيار هنا مقدرة العروسين بدون شروط من الطرف الآخر ودون الخروج على أساسيات المشروع مثل مقدار الدهب وجهاز الشقة البسيط وبدون شرط وبدون كتابة قايمة أو مؤخر كبير ودون التكلف فى الضيافة يوم العُرس ولا وجود للسابع والتامن بالتكاليف التى كانت موجودة قبل المشروع والأهم أنه بدون معايرة من باقى الأهل فى القرية لأن ذلك أصبح هو العادة ومن يخرج عنها هو المستهجن فى القرية،وذلك دون النظر إلى المستوى التعليمى أو الوظيفى وغيره .

ولقد ذكر الإخبارى الذى يعرف تقريباً كل أهل القرية وهم يعرفونه جيدا فهو مدير الجمعية المقترحة للمشروع وأحد أبناء القرية من قبيلة العرب يستنجد به الجميع عند حدوث أى مشكلة لأنه مسموع الكلمة لديهم فهو حكيم ومتعلم ومنصف وعادل مثلما يقول عنه أهل القرية، لقد ذكر " أنه بعد المشروع وحالياً العام ٢٠١٦ أقدر أقول إن نسبة العنوسة فى القرية تكاد تكون ٥.% وهذه النسبة من غير المتزوجات لأسباب بعيدة كل البعد عن سبب المغالاة فى التكاليف فلأسباب أخرى مثل المرض أو وجود عاهات مستديمة وغيرها من الأسباب الشخصية، و لم يعد هناك عزوف بالنسبة للشباب ".

أما عن زواج الأقارب فى القرية نجد اتفاق كل المبحوثين والمبحوثات فى مجموعات المقابلة على قصر الزواج فى القرية على زواج الأقارب، من هم من العرب يأخذون بناتهم، وشباب الفلاحين أيضا لا يأخذون إلا منهم، وقد أكدوا كلام الإخبارى حيث ذكرت المبحوثات فى المجموعة (٤) ممكن شاب من العرب أحيانا يتقدم لياخد فتاة من الفلاحين والبعض فى عيلة الفلاحين يفرحوا جدا بالطلب على أساس أنهم بالفعل مكانتهم عالية ومعروفة، لكن الأغلبية من البنات يرفضون لأنهم يعرفون إن البنت منهم لو دخلت قبيلة العرب دايما تجد المعايرة من نساء وفتيات العرب، يقولون مثلا " البنت اللى مش من العرب زى الحبة الرفيعة، أو زى الطوبة النية " – ذلك كناية عن المكانة المتدنية وأن ليس لها قيمة – وذلك ما يؤثر على نفسياتهم وكما جاء على لسان إحداهن " تبقى عينها مكسورة طول عمرها وسط العرب " فترفض الفتيات هذا الزواج وهو فى الأصل نادر الحدوث، ومما يؤكد سيادة الزواج الداخلى فى قرية كوم الضبع أن جميع المبحوثين والمبحوثات زواجهم من الأقارب بنسبة (١٠٠%)، إذن تعتبر قرية كوم الضبع ممثلة للمجتمع الصعيدى الذى يمارس فيه الزواج الداخلى من ناحية والمبالغة فى تكاليف الزواج من ناحية أخرى والمنتشرة فى كثير من المجتمعات، والتى نجحوا فى التخلص منها بتجربتهم الرائدة فى خفض تلك التكاليف وإقناع الشباب والفتيات بها بل وإقناع الأهل من كبار العائلات بذلك لصالح الشباب والفتيات من التعرض لمشكلات العزوف عن الزواج والعنوسة وقد حقق نجاحا كبيرا حيث مر على المشروع سبع سنوات تقريبا، أثبت التطبيق على عينة فى بداية المشروع بنجاح (٤٥%) والتطبيق بعد مرور سبع سنوات كان النجاح (١٠٠%) تقريبا، وتبقى تلك التجربة أمام المجتمعات التى تعانى من نفس المشكلة لمحاولة التطبيق والنجاح حفاظا على فئة الشباب من الكثير من المشكلات والحصول على مجتمع أكثر تماسكا .

النتائج :

- بعد تحليل استمارة المقابلة فى مجتمع الأحساء ومجتمع أبوتشت فيما يخص الزواج الداخلى: ثبت صحة الفرض الأول بأنه توجد علاقة طردية بين العصبية القبيلية والزواج الداخلى فى مجتمعى الدراسة.
- ثبت عدم صحة الفرض الثانى بأنه توجدعلاقة عكسية بين ارتفاع مستوى تعليم الفتاة والزواج الداخلى وذلك بالنسبة لمجتمعى الدراسة وخاصة فى المجتمع البدوى والريفى بالأحساء، كماجاء فى تحليل البيانات كالتالى :

- مازال الزواج الداخلى يأخذ صفة الإلزام فى مجتمعى الدراسة حيث جاءت العينة من المتزوجات زواجا قرابيا بنسبة (١٠٠%) فى المجتمعين، ومن المبحوثين فى مجتمع أبو تشت (٨٠%) متزوجين من الأقارب، بينما كانت استجابة الإلزام بالنسبة لمجموع العينة المتزوجين وغير المتزوجين بنسبة (٦٠%)، فالإلزام جبرى بالنسبة للمبحوثات فى مجتمعى الدراسة ولكن يترك للشباب بعض الحرية فى الاختيار من داخل القبيلة أو خارجها بصرف النظر عن المشكلات التى تحدث حال الزواج من خارج نطاق العائلة أو القبيلة .
- اشترك مجتمعا الدراسة فى بعض أسباب الزواج الداخلى المتمثلة فى استحالة الخروج عن الموروث الثقافى داخل عوائلهن،،كذلك تمجيد مكانة القبيلة وعدم الإعتراف بغيرها من القبائل حتى بين ذوات التعليم العالى والمكانات المرموقة،عدم الرغبة فى اختلاط الأنساب، بينما جاء سبب الرغبة فى الاحتفاظ بالأرض الزراعية فى العائلة والمحافظة على الميراث من أهم الأسباب فى أبوتشت،كذلك تجنب المشكلات العائلية، إحساس الشباب أن الأصالة الحقيقية لا تتمثل إلا فى عائلته وتلك هى الثقافة المنقولة إليه من الآباء والأجداد، بينما جاء سبب تخفيض قيمة المهر فى حالة الزواج بابن العم فى مجتمع الأحساء كذلك عدم تقبل زواج البدوية بأحد شباب الحضر من أسباب التمسك بالزواج القرابى لدى البدو، يتفق ذلك مع الرفض الشائع بين العائلات فى "ابوتشت" بالنسبة لزواج بناتهم فلا يمكن مثلا أن تتزوج بنت من قبيلة (ه) أحد أبناء قبيلة(ف) وكذلك الأمر فى مجتمع قرية كوم الضبع .
- فى مجتمع الأحساء لا تتمكن الفتاة من رفض ابن عمها فى (البدو و الريف) حتى بين المتعلمات تعليم جامعى وفوق الجامعى وإن قل عنها فى المستوى التعليمى، حيث إن الرفض له نتائج سلبية علي الفتاة و عائلتها، فتتعرض للعنوسة من تحاول الرفض فضلا عن عداوة عائلتها ويقل ذلك لدى الحضريين، ونفس الحال فى مجتمع "أبو تشت " وكوم الضبع لا يكون هناك رفض من أبناء العمومة شريطة التكافؤ فى التعليم والعمر وهذا ما يختلف – كما رأينا - عن مجتمع الأحساء الذين لا يعيرون اهتماما للمستوى التعليمى أو التكافؤ العمرى .
- أثبت التحليل السوسيولوجى لحالات الدراسة أن (١٠٠%) من مبحوثات البدو(تعليم جامعى وفوق الجامعى متزوجات بالفعل من أقارب لهن ولم تتحقق النظرة الشرعية لهن قبل الزواج إذ يدخل ذلك ضمن ثقافة العيب، بينما تقل نسبة من لم يؤخذ رأيهن لدى الحضر والريف، يختلف ذلك عن الزواج فى مجتمع الدراسة فى مصر حيث يؤخذ رأى الفتاة ويسمح لها بالإختيار ولكن فى محيط الأقارب، ويتضح هنا اختلاف الثقافة حيث يعرف الأهل فى العائلة بعضهم بعضا جيدا ويزيد الاختلاط والتعارف عند

الخطوبة باختلاف المجتمع السعود ى فلا ترى الفتاة الشاب إلا بعد أن يتم عقد القِران حتى وإن كان ابن عمها .

- ارتبط الزواج الداخلى بالزواج المبكر لدى المبحوثات فى مجتمع الأحساء مع عدم اشتراط التكافؤ فى التعليم أو العمر على حين لم يثبت ذلك فى مجتمع أبو تشت وكوم الضبع حيث تفضل الفتاة إكمال المرحلة الجامعية فى التعليم، والشاب يأخذ فرصته فى العمل والتكسب لمجابهة مصروفات الزواج لذا لا يرتبط زواج الأقارب بالزواج المبكر فى المجتمع المصرى حيث يلعب العامل الاقتصادى دورا كبيرا فى ذلك .
- جاء الاختيار الوالدى فى مكان الصدارة فى مجتمع الأحساء وخاصة لدى البدو والريف وقلت نسب الاختيار المختلط فيهما وزادت لدى الحضر ولا وجود للاختيار الذاتى على الإطلاق نسبة إلى ثقافة المجتمع التى تمنع الاختلاط فلا توجد فرص للتعارف رغم أنهم يفضلونه لو أتيحت لهم الفرصة، على خلاف مجتمع أبو تشت حيث يتمثل الاختيار الذاتى والمختلط بنسب كبيرة حتى وإن كان من بين الأقارب فهناك فرص للحرية فى الاختيار تساعد على ذلك ثقافة المجتمع التى تتيح الاختلاط وحرية التعامل والتزاور المختلط بين الاهل وذلك ما تمنعه ثقافة المجتمع السعودى .

- ثبت عدم صحة الفرض الثالث بأنه توجد علاقة طردية بين استخدام مواقع التواصل الاجتماعى وتغير معايير الاختيار الزواجى والأفكار الموروثة الخاصة بالزواج وذلك فيما يتعلق بالزواج من داخل القبيلة والمقدرة المادية للزوج ونفوذ العائلة وقد كان هناك تأثر الريف والبدو بالثقافة الاستهلاكية والترفية الموجودة فى تلك المواقع، وربما جاء تأثر الحضريات بفكرة التطلع إلى الاختيار الذاتى فى الزواج والاستفادة من تلك المواقع فى إثراء معلوماتهم عن الأمراض الوراثية الناتجة عن زواج الأقارب وخاصة من الدرجة الأولى وهو السائد لديهن عند معظم العوائل، ولكن على المستوى التطبيقى لم يتم التغيير فى المعايير التى على أساسها يتم الاختيار فمازال زواج الأقارب هو المعيار الأول فى الاختيار، وفى مجتمع أبوتشت لم يظهر التحليل تأثيرا لمواقع التواصل الاجتماعى لضعف استخدامها من قبل المبحوثين والمبحوثات لعدم المقدرة على اقتناء الأجهزة الذكية التى تتيح التواصل المستمر وعدم وجود شبكة الإنترنت باستمرار فى أماكن وجود المبحوثين والمبحوثات، كذلك إنشغال المبحوثين بالعمل للتكسب وعدم وجود الوقت، وثبت أن التأثير للتواصل المباشر بين الشباب بعضهم وبعض وبين كبار السن أكثر من التأثر بهذا العالم الإفتراضى .
- وفيما يتعلق بغلاء المهور فى مجتمع الأحساء ثبت صحة الفرض الرابع بأن هناك علاقة طردية بين غلاء المهور وبين اتجاه الشباب للزواج من الأجنبيات حيث:

- سجلت المهور لدى البدو أعلى قيمة تراوحت بين(١٠٠ ألف :٥٠ألف ريال) وتقل القيمة كلما كان "المِعرس"من القرابة القريبة "ابن العم"، بينما فى الحضر تراوح المهر بين(٨٠ :٤٠ ألف ريال)، أما فى الريف تراوح بين (٥٠ : ٢٥ألف ريال)، والمهر هو ملك للعروس تنفقه على أغراضها الشخصية ولا تساهم بأى جزء منه فى تأثيث بيت الزوجية فذلك يقع على كاهل "المِعرِس" وحده، فالزواج غير تعاونى بالمفهوم الموجود

فى المجتمع المصرى لكن فى المجتمع السعودى هو مسئولية الشاب، والفتاة ليس عليها أدنى مسئولية من مسئوليات الزواج .

- لذا يتجه الشباب إلى الزواج من أجنبيات ليُسر مهورهن وإن لم يكن فى الزواج الأول يكون فى الزواج الثانى حيث لا يمثل الزواج الثانى استهجاناً كبيراً فى المجتمع ولدى بعض الزوجات، حيث ثبت أن (١٥%) من المبحوثات لديهن تجربة مع زوجة ثانية أجنبية بسبب رغبة الزوج فى الزواج الثانى وعدم المقدرة على دفع مهر يزيد عن إمكاناته المادية، أما فى صعيد مصر وفى مجتمع الدراسة تحديداً فقد انتشر زواج الشباب من الأجانب بسبب ارتفاع تكاليف الزواج حتى انتهى ذلك عام ٢٠١١ إبان ثورة ٢٥ يناير بتدهور السياحة التى كانت مصدر التعارف بين الشباب المصرى الصعيدى والفتيات الأجنبيات لاشتغال الشباب فى السياحة التى يعرف بها الصعيد .

- ثبت صحة الفرض الخامس بأن هناك علاقة طردية بين القيم الاستهلاكية للفتاة والعائلة والتمسك بغلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج فلا تتخلى الفتاة فى المجتمع السعودى عما هو متعارف عليه فى العائلة من متطلبات شخصية مكلفة تتزايد يوماً بعد يوم وتزيد بالتالى من قيمة المهر وتتمسك به العائلات لأنه يصبح تقليداً بزيادة القيمة للموروث الموجود من الأصل، وقد ثبت أيضاً ذلك بتحليل البيانات فى قرية كوم الضبع بصعيد مصر قبل مشروع الحد من المغالاة فى تكاليف الزواج حيث تطبيق الأفكار الموروثة من تكاليف باهظة معظمها قيم استهلاكية للعائلة أكثر من أنها قيم استهلاكية للفتاة حيث التفاخر والتباهى بقيمة ما هو مصروف على العُرس أمام باقى العائلات فضلاً عن متطلبات بيت الزوجية، أما بعد تطبيق المشروع إنتهى ذلك تدريجيا، حيث ثبت رفض (٥٥%) من العينة الزواج بالمشروع والتخلى عن التقاليد والموروثات المتعارف عليها من البذخ فى جهاز العروسين والمبالغة فى تكاليف ليلة العُرس، بينماتزوج به ٤٥% فقط من عينة البحث عام ٢٠١٠، زادت النسبة لتكون (١٠٠%) من المتزوجين عام ٢٠١٦ وذلك دلالة على المردود الإيجابى للمشروع فى تسهيل الزواج واقتناع الشباب والأهل والتخلى عن القيم الاستهلاكية الموروثة .

- كما لم تثبت صحة الفرض السادس بأنه توجد علاقة طردية بين خروج المرأة للعمل ومن ثم استقلالها اقتصاديا وبين غلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج، حيث الارتباط بتقاليد العائلة ومكانتها الاجتماعية ويختلف ذلك باختلاف نوع المجتمع، فأكثر قيمة للمهر فى المجتمع البدوى يليها الحضرى ثم الريفى فى المجتمع السعودى، وثبت أيضا أنهم لا يعيرون اهتماماً لمستوى تعليم الفتاة أو وظيفتها، فالأصل فى تحديد المهر هو اسم العائلة ودرجة قرابة المتقدم للزواج كلما كان من الدرجة الأولى أى ابن العم ممكن التساهل قليلا فى قيمة المهر المعروف لفتيات العائلة، كما أن الشاب السعودى يفضل الفتاة صغيرة السن وبالتالى هى لم تصل إلى مرحلة الإنتهاء من التعليم ثم الالتحاق بوظيفة،لذا لم يحقق هذا الفرض الاستجابة الإيجابية،ونفس النتيجة فى المجتمع المصرى فى الصعيد ولكن بمسببات أخرى حيث ثبت من تحليل استجابات عينة البحث فى "أبو تشت" وكوم الضبع أن نسبة كبيرة من الفتيات لم تنجحن فى الحصول على وظائف وذلك لإنتشار البطالة ومن تحصل على الوظيفة هى بعقد مؤقت براتب زهيد

ليس له القيمة الكبيرة التى تتحدد بناء عليها ارتفاع أو انخفاض فى تكاليف الزواج، إذن النتيجة واحدة مع اختلاف تعليلها فى مجتمعى الدراسة لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمعين .

- أيضا أثبت تحليل بيانات المقابلات الجماعية فى قرية كوم الضبع نجاح مشروع الحد من المبالغة فى تكاليف الزواج والتى كانت تمثل موروث ثقافى من الصعب التخلى عنه فبقياس تأثير المشروع فى بدايته عام ٢٠١٠ كانت النتيجة اقتناع (٤٥%) من العينة بالزواج فعلا بشروط المشروع ثم عام ٢٠١٦ الاقتناع التام فى القرية وزواج (١٠٠%) من العينة بالمشروع بما له من إيجابيات حيث زواج الفتيات والشباب فى سن مناسبة وتقليل العنوسة والعزوبية بصورة ملحوظة فى القرية .
- وقد أوضح التحليل المعاناة بين الشباب فى قلة فرص العمل (٨٥%) من المبحوثات عام ٢٠١٦ ربات منزل والشباب يعملن فى فلاحة الأرض وسائقين رغم أن معظم العينة من ذوات التعليم الجامعى، فهذه الظروق المعيشية الاقتصادية بمصاحبة الموروثات الثقافية والاجتماعية المرتبطة بالمغالاة فى تكاليف الزواج من شأنها زيادة مشكلات الزواج إذا ما تم بنفس الآلية القديمة، والتى نجح المشروع فى القضاء عليها إلى نظام أفضل .
- من أهم معوقات المشروع فى بدايته ثقافة كبار السن وتمسكهم بالموروثات القديمة الخاصة بتكاليف الزواج حيث إن التخلى عنها يعنى فقد العائلة قيمتها وهيبتها وفيها تدنى قيمة العريس والعروسة ولكن نجح المشروع تدريجيا فى تبديل تلك الثقافة وتبنى الشباب والفتيات لثقافة المشروع .

كما أثبت التحليل السوسيولوجى لاستمارة المقابلة فى مجتمع الأحساء أن نسبة قليلة (٣٠%) من المبحوثات اللاتي فكرن بشكل عقلانى حضر و ريف، (٢٠%) بدو يعترفن أن المغالاة فى المهور سببا رئيسا فى زيادة العنوسة - خصوصا - لدى العائلات التى تتمسك بتلك المغالاة، و فى انتشار زواج الشباب من الأجنبيات لأن كثيرا من الشباب لاقبل لهم بدفع تلك المبالغ الكبيرة خاصة أنهم فى بداية حياتهم، ورغم ذلك جاءت نسبة كبيرة من المبحوثات (٨٠%، ٧٠%، ٥٠%) بدو وحضر وريف على التوالى لم يبدين موافقة على مشروع للحد من المغالاة فى المهور – إذا ما وجد - فى مجتمع البحث السعودى، حيث يرون فيه انتقاص لقيمة الفتاة وأهلها، بينما أثنى على المشروع (٥٠%) من مبحوثات الريف ونسبة قليلة فى المجتمعين الآخرين حيث وجدت فيه بعض الفتيات حلا لكثير من المشكلات الخاصة بالزواج سواء للفتيات كالعنوسة أو للشباب للحد من زواج الأجانب والحفاظ على أخلاقهم، وأن هذا المشروع يُدخِل مجتمعهم ضمن المجتمعات الراقية التى لاتفكر التفكير المادى الترفى للزواج بالشكل الموجودعليها الآن .

Abstract

The Cultural legacies and change in the marriage system

"A Comparative field study" between the two socities Egyptian and Saudi" By Salwa Mohamed Al- Mahdi

The study of cultural heritage and its impact on the change in the marriage system within the various communities is important to get to know their effectiveness and stability despite the changes that have occurred in countries in the past few decades like the oil boom and the subsequent social and economic transformations in Saudi society, which resulted in a technological breakthrough where material wealth helped to own the latest smart devices, which facilitated the opening of cultural, or political revolutions in the Egyptian society and the resulting change in the system of government was followed by chaos on the impact of decreased economic conditions and increased unemployment. As there was also the intellectual openness on the cultures of the world thanks to the use of modern social networking. All of that has a significant impact on the social systems in Saudi Arabia and Egypt.

On another hand, we find that the two communities have common spread cultural traditions associated with marriage, especially since Saudi society is characterized by tribal tension, commonly shared with Saeed in Upper Egypt, these nerviness adheres strongly to some legacies that keeps the continuity of the Homeland marriage, the high value of the Colts and the costs of marriage, strict rules in the relation between fiancés. That is how this study aimed at perceiving the presence of these legacies in these communities, as well as measuring the impact of the program aiming at reduction of overpricing in the cost of marriage as adopted by the Community Development Association in the village of "Kom Edabaa" in Upper Egypt and the possibility of implementing the project in the Saudi society. The study used the anthropological and comparative approach and tools like the participants` observations and interview inhalers, as well as the corresponding non-inhalers and chroniclers. The application was done within a random sample of (90) persons of Al-Ahsa community, (80) from Upper Egypt, in addition to the (40) families from the village of Kom Edabaa, (5) of the chroniclers, and the study concluded, after the analysis of data.

المراجع العربية :

أحمد مجدي حجازي (١٩٩٨) :علم اجتماع الأزمة "تحليل نقدي للنظرية الإجتماعية في مرحلتي الحداثة وما بعد الحداثة "، القاهرة، دار قباء .

آمال عيسى : ظاهرة العنوسة فى الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة البليدة بالجزائر، من مجلة العلوم الاجتماعية http://www.swmsa.net/index

إدوارد شيلز(٢٠٠٤): التراث " تأصيل وتحليل من منظور علم الاجتماع ، ترجمة \ محمد الجوهرى وآخرون، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية .

إيريك هويسباوم، تيرنس رينجر(٢٠٠٤) : اختراع التراث"دراسات عن التقاليد بين الأصالة والنقل والاختراع "، ترجمةا شيرين أبو النجا وآخرون، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الاداب، جامعة القاهرة

بهاء الدين خليل تركية (٢٠٠٥): علم الاجتماع العائلى : الدوحة، بدون دار نشر .

البوابة الالكترونية لوزارة الصحة في المملكة العربية السعودية، http://www.moh.gov.sa/HealthAwareness/Beforemarriage/Pages/default.aspx

البنك الدولى (٢٠٠٥) : النوع الاجتماعى والتنمية فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا " تقرير عن التنمية فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – المرأة فى المجال العام "، بيروت، دار الساقى .

جوردون مارشال (٢٠٠٠): موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة .

الجهازالمركزى للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٤): النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق، جمهورية مصر العربية.

حسين عبدالحميد أحمد رشوان (٢٠٠٨) :التغير الاجتماعي والمجتمع، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

حنان محمد على المطيرى (٢٠٠٩): العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتأخر سن الزواج عند الشباب السعودى " دراسة ميدانية على عينة من الشباب فى مدينة جدة " رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب بجامعة الملك عبد العزيز، جدة .

زينب رضوان (٢٠٠٧): المرأة بين الموروث والتحديث، القاهرة، مكتبة الأسرة .

سامية محمد جابر، مريم أحمد مصطفى (١٩٩٥) : علم اجتماع المجتمعات الجديدة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية .

عبد الغنى مغربى (٢٠٠٦) : الفكر السوسيولوجى عند ابن خلدون، الجزائر، دار القصبة للنشر .

عبد الغنى عماد (٢٠٠٦) : سوسيولوجيا الثقافة " المفاهيم والإشكاليات .. من الحداثة إلى العولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .

عبد اللطيف خليفة (٢٠١٢) : سيكولوجية القيم الإنسانية، القاهرة، دار غريب .

عبد القادر عرابى (٢٠٠٤) : المرأة العربية بين التقليد والتجديد، من : المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢ .

عدلي علي أبو الطاحون (١٩٩٧): التغير الاجتماعي ((المفاهيم والنظريات-الاتجاهات والأنماط)) ، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

عيسى البلهان(٢٠٠٨) : الاختيار الزواجى حسب مدركات الشباب الجامعى " دراسة مقارنة بين الشباب الكويتين والشباب الأمريكيين "، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والانسانية، مج٢٠، ع١، مسترجع من 6 http://search.mandumah.com\record\5854

عيسى المصاروة (١٩٩٩) : الأنماط الزواجية وتباياتها فى الأردن فى العقدين الماضيين، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن، مج٢٦، ملحق، مسترجع من : http\\search.mandumah.com\record\25951

قراءات معاصرة فى نظرية علم الاجتماع (٢٠٠٣) : ترجمة / مصطفى خلف عبد الجواد، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الأداب، جامعة القاهرة .
مصطفى خلف عبد الجواد (٢٠٠٩) : نظرية علم الاجتماع المعاصر، عمان، دار المسيرة .
محمد عبده محجوب (٢٠١١) : المرأة والقيم فى المجتمعات العربية،الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية .
محمد عبده محجوب ، فاتن محمد شريف (٢٠٠٦): الثقافة والمجتمع البدوى ، الإسكندرية ، دار الوفاء
محمد سيد فهمى (٢٠٠٧): التشريعات الاجتماعية "الأسرة – الطفل – المعاقين – العمل- الأحداث"، الاسكندرية، دار الوفاء
مؤتمر الأمراض الوراثية السادس(٢٠١٤)، كلية الطب بجامعة الملك فيصل مسترجع من :
http://www.kfu.edu.sa/ar/Colleges/AhsaMedicine/Lists/kfuNews/DispForm.aspx?ID=54
مجلس التعاون لدول الخليج العربية "الأمانة العامة" (٢٠١٢) : النشرة الإحصائية، قطاع شئون المعلومات- إدارة الإحصاء .
مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات : الكتاب الإحصائى السنوى: عقود الزواج وصكوك الطلاق وعدد المأذونين المرخص لهم بمناطق المملكة عام ١٤٣٥ من
www.stats.gov.sa\sites\default\files\cdsi-data\yb50\pages\mixpageone.htm
مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات الكتاب الإحصائى السنوى: عقود الزواج وصكوك الطلاق وعدد المأذونين المرخص لهم بمناطق المملكة عام ١٤٣٦ من
www.stats.gov.sa\sites\default\files\cdsi-data\yb50\pages\mixpageone.htm
نايف عودة النبوى، عبد الخالق يوسف الختاتنة (٢٠٠٠) : اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الزواج المبكر "دراسة ميدانية على طلبة الجامعات الأردنية "، مجلة العلوم الانسانية، الجزائر، ع١٣، مسترجع من :
http;\\search.mandumah.com\record\4103

المراجع الأجنبية :

Abdallah Mohammed,Badah&KathleenA,Tiemann(2005)" Mate selection criteria among Muslims living in America" Evolution and human behavior ,Vol26(5)
Barbara , Rayan (2004) : Mate selection across cultures .'Journal of Marriag and Family,'Vol66(4).
David B. Brinkerhoof , Lynnk. White(1988) : sociology , second Edition , New york , western publishing company ,
Naomi Quinn(2006) : An Anthropological Perspective on Marriage; Unions Conference ; Explaining Family Change Project; sit\\www.soc.duke.edu|efc.docs

الملاحق

ملحق رقم (١): استمارة مقابلة مقننة عن \ الموروثات الثقافية والتغير فى نظام الزواج "طبقت على المبحوثات فى محافظة الأحساء بالمملكة العربية السعودية "

١ - الاسم : (اختيارى) ٢- العمر ( ) ٣ – الحالة التعليمية ( )
٤ - الحالة الاجتماعية : متزوجة ( ) غير متزوجة ( ) ٥ – الحالة المهنية ( )
٦ - الموطن الأصلى : حضر( ) ريف ( ) بدو( )

– العصبية القبلية والتغير فى نظام الزواج :

٧- ما هو مدى إلزام القبيلة للفتاة الزواج من الأقارب داخلها فى الوقت الحالى ؟ .....

٨ – ما هى الأسباب الدافعة للزواج من داخل القبيلة ؟ .....

٩ - هل تقتصر تلك الأسباب على جيل الآباء والأجداد أم يحبذها الشباب أيضا؟ .....

١٠ – هل هناك إمكانية رفض الفتاة لرأى القبيلة أو العائلة فى زواجها من أحد أقاربها ؟ وكيف يتصرف الأهل فى حالة رفض الفتاة ؟ .....

١١ – بالنسبة للفتيات : ما نوع الزواج المفضل لديك "الاقارب أم الأباعد" ؟ وما أسباب التفضيل ؟.....

١٢ – بالنسبة للمتزوجات : الزوج من الأقارب أم الأباعد ؟ وهل تم اخذ رأيك عند الزواج؟.....

١٣- هل الفتاة الجامعية من الممكن أن ترفض الزواج من ابن عمها أو أحد أقاربها؟.....

١٤ – ماهونوع الاختيارالزواجى الأكثر تمثلا فى القبيلة (الذاتى \ المختلط \ الوالدى)؟.....

١٥ = هل من وجهة نظرك هناك ضرورة بان يكون عمرالزوج متقارب مع عمر الزوجة؟.....

١٦ – هل من وجهة نظرك هناك ضرورة بأن يكون الزوج مساو للزوجة فى مستوى التعليم؟

١٧ -هل تهتمين بتصفح مواقع التواصل الاجتماعى على الإنترنت وكم من الوقت تقضينه فى تصفحها يوميا ؟.

١٨–هل كان لتلك المواقع الفضل فى تغيير بعض الأفكار الموروثة لديك والخاصة بالزواج ؟ وما هى ؟....

المغالاة فى المهور وتكاليف الزواج :

١٩ - ما هو المبلغ المحدد للمهر فى القبيلة أو العائلة ؟ .....

٢٠ - هل يوجد حد أقصى وحد أدنى للمهر ؟ .....

٢١ - من الذى يحدد مهر العروس؟.....

٢٢ – كيف تتصرف العروس فى المهر ؟.....

٢٣ – عند تحديد المهر هل يؤخذ فى الاعتبار درجة تعليم الفتاة ؟ .....

٢٤ - عند تحديد المهر هل يؤخذ فى الإعتبار وظيفة الفتاة؟.....
٢٥ – على اى شيء تدل التكلفة العالية للعرس وارتفاع قيمة المهر ؟.....
٢٦ – هل يوجد شباب من قبيلتكم متزوجين بالفعل من أجنبيات ؟ وما الأسباب؟.....
٢٧ – لو اقترحت أجهزة معينة فى المجتمع سواء أهلية أو حكومية بالحد من الغلاء فى المهور وتبنى مشروع ينضم له المقبلين على الزواج لتشجيع هذا الشعار والعمل به : هل تنضمين إليه وكيف تكون نظرتك للمشروع ؟

ملحق رقم (٢) : استمارة مقابلة مقننةعن \ الموروثات الثقافية والتغير فى نظام الزواج "طبقت على المبحوثين والمبحوثات فى مركز أبوتشت بمحافظة قنا بجمهورية مصر العربية"

١ - الاسم : (اختيارى) ٢- العمر ( ) ٣- الحالة التعليمية ( )
٤ - الحالة الاجتماعية : متزوج (ة) ( ) غير متزوج (ة)٥- الحالة المهنية ( )
٦ - الموطن الأصلى : حضر( ) ريف ( )

– <u>العصبية القبيلية والتغير فى نظام الزواج :</u>

٧- ما هو مدى إلزام العائلة للفتاة الزواج من الأقارب فى الوقت الحالى؟.....
٨ – ما هى الأسباب الدافعة للزواج من داخل العائلة ؟ .....
٩ - هل هذه الأسباب تقتصر على الجيل القديم من الآباء والأجداد أم يحبذها الشباب أيضاً ؟.....
١٠ – هل هناك إمكانية رفض الفتاة لرأى العائلة فى زواجها من أحد أقاربها ؟وكيف يتصرف الأهل فى حالة الرفض؟.....-
١١ – بالنسبة للفتيات : ما نوع الزواج المفضل لديك "الداخلى أم الخارجى " ؟وماهى أسباب التفضيل؟
١٢ – بالنسبة للمتزوجات: الزوج من الأقارب أم الأباعد ؟ وهل تم بالفعل أخذ رأيك عند الزواج ؟ .....
١٣ – هل تتمسك الفتاة والعائلة بأن يكون الزوج مساو للزوجة فى مستوى التعليم ؟.....
١٤– هل تتمسك الفتاة والعائلة بأن يكون عمر الزوج متقارب مع عمر الزوجة ؟.....
١٥- ماهونوع الاختيار الزواجى الأكثر تمثلاً فى العائلة (الذاتى \ المختلط \ الوالدى)؟.....
١٦-هل تهتمون بتصفح مواقع التواصل الاجتماعى على الإنترنت وكم من الوقت تقضونه فى تصفحها يوميا؟
١٧هل كان لتلك المواقع الفضل فى تغيير بعض الأفكار الموروثة لديك والخاصة بالزواج ؟وماهى؟....

ملحق رقم (٣): محاور المقابلة غير المقننة التى طبقت على الأسرة فى قرية كوم الضبع مركز نقادة محافظة قنا:

- البيانات الأولية وتحتوى على (الإسم – السن – الحالة التعليمية- المهنة – نوع الزواج " بالمشروع \ بغير المشروع "- نوع السكن)
-مظاهر المغالاة المعتادة فى تكاليف الزواج بالقرية
- علاقة ارتفاع درجة تعليم الفتاة ومكانة عائلتها بارتفاع تكاليف الزواج
-علاقة المغالاة فى تكاليف الزواج بالعنوسة و عزوف الشباب عن الزواج
- كيفية الزواج بالمشروع
-العوامل المعوقة للزواج بالمشروع

الهوامش:

[١])حنان محمد على المطيرى (٢٠٠٩): العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتأخر سن الزواج عند الشباب السعودى " دراسة ميدانية على عينة من الشباب فى مدينة جدة " رسالة ماجستير غير منشورة، جدة، كليةالآداب بجامعة الملك عبدالعزيز .

[٢]) آمال عيسى (٢٠١١): ظاهرة العنوسة فى الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة البليدة بالجزائر، من مجلة العلوم الاجتماعية http://www.swmsa.net/index

[٣]) النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق (٢٠١٤): الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ،جمهورية مصر العربية .

[٤]) مجلس التعاون لدول الخليج العربية "الأمانة العامة"(٢٠١٢) : النشرة الإحصائية، قطاع شئون المعلومات- إدارة الإحصاء،،ص٣٤

[٥]) مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (١٤٣٥): الكتاب الإحصائى السنوى: عقود الزواج وصكوك الطلاق وعدد المأذونين المرخص لهم بمناطق المملكة من :
www.stats.gov.sa\sites\default\files\cdsi-data\yb50\pages\mixpageone.htm

[٦]) مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات الكتاب الإحصائى السنوى (١٣٢٦): عقود الزواج وصكوك الطلاق وعدد المأذونين المرخص لهم بمناطق المملكة من :
www.stats.gov.sa\sites\default\files\cdsi-data\yb50\pages\mixpageone.htm

[٧]) عبد الغنى عماد (٢٠٠٦) : سوسيولوجيا الثقافة " المفاهيم والإشكاليات .. من الحداثة إلى العولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٣١٩

[٨]) مصطفى خلف عبد الجواد (٢٠٠٩) : نظرية علم الاجتماع المعاصر، عمان، دار المسيرة، ص ١٤٣

[٩]) المرجع السابق ، ص ١٤١

[١٠]) عبد الغنى مغربى (٢٠٠٦) : الفكر السوسيولوجى عند ابن خلدون، الجزائر، دار القصبة للنشر، ص ١٤٤

[١١]) محمد عبده محجوب ، فاتن محمد شريف (٢٠٠٦) : الثقافة والمجتمع البدوى ، الإسكندرية ، دار الوفاء ، ص ٢١

[١٢]) إدوارد شيلز (٢٠٠٤) : التراث " تأصيل وتحليل من منظور علم الاجتماع " ، ترجمة \ محمد الجوهرى وآخرون، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، ص ٣٨ .

[١٣])عبداللطيف خليفة (٢٠١٢) : سيكولوجية القيم الإنسانية، القاهرة، دارغريب،،ص٢٨

[١٤]) حسين عبدالحميد أحمد رشوان (٢٠٠٨) :التغير الاجتماعي والمجتمع، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ،،ص ٢٣

[١٥])عدلي علي أبو الطاحون (١٩٩٧):التغير الاجتماعي(المفاهيم والنظريات-الاتجاهات والأنماط)، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث، ص ٣

16) David B. Brinkerhoof , Lynnk. White(1988) : sociology , second Edition , New york , western publishing company ,, p335.

[١٧]) بهاء الدين خليل تركية (٢٠٠٥): علم الاجتماع العائلى : الدوحة، بدون دار نشر، ص ١٠٥

[١٨]) جوردون مارشال (٢٠٠٠) : موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ص٤٠٩

[١٩]) إيريك هويسباوم، تيرنس رينجر (٢٠٠٤): اختراع التراث"دراسات عن التقاليد بين الأصالة والنقل والاختراع "، ترجمة\ شيرين أبو النجا وآخرين، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص ٥

[٢٠]) السيد على شتا (١٩٩٧): نظرية علم الاجتماع، الإسكندرية، مكتبة الإشعاع، ص.ص ٣٠٦-٣٠٧

[٢١])سامية محمد جابر، مريم أحمد مصطفى (١٩٩٥): علم اجتماع المجتمعات الجديدة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص٨٦

[٢٢]) أحمد مجدي حجازي (١٩٩٨) :علم اجتماع الأزمة "تحليل نقدي للنظرية الإجتماعية في مرحلتي الحداثة وما بعد الحداثة "، القاهرة، دار قباء،
،ص ١٧٧

[٢٣]) مصطفى خلف عبد الجواد (٢٠٠٣) : قراءات معاصرة فى نظرية علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص ١٢٠

24)Barbara , Rayan (2004) : Mate selection across cultures .'Journal of Marriag and Family,'Vol66(4).pp1070- 1071

[٢٥]) عيسى البلهان(٢٠٠٨) : الاختيار الزواجى حسب مدركات الشباب الجامعى " دراسة مقارنة بين الشباب الكويتين والشباب الأمريكيين "، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية، مج٢٠، ع١، ص.ص ٢٤٤ – ٢٩٤، مسترجع من 6 http://search.mandumah.com\record\5854

26)Abdallah Mohammed,Badah&KathleenA,Tiemann(2005)" Mate selection criteria among Muslims living in America" Evolution and human behavior ,Vol26(5),pp432-440

[٢٧]) إيريك هويسباوم، تيرنس رينجر (٢٠٠٤) : اختراع التراث" دراسات عن التقاليد بين الأصالة والنقل والإختراع "، مرجع سابق، ص٣٣٩

[٢٨]) عبد الغنى عماد (٢٠٠٦) : سوسيولوجيا الثقافة " المفاهيم والإشكاليات .. من الحداثة إلى العولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٢١٩

[٢٩]) عيسى المصاروة (١٩٩٩) : الأنماط الزواجية وتباياتها فى الأردن فى العقدين الماضيين، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن، مج٢٦، ملحق، ص ٧٤٣ مسترجع من : http\\search.mandumah.com\record\25951

[٣٠])البوابة الالكترونية لوزارة الصحة في المملكة العربية السعودية، http://www.moh.gov.sa/HealthAwareness/Beforemarriage/Pages/default.aspx

[٣١]) مؤتمر الأمراض الوراثية السادس(٢٠١٤)، كلية الطب بجامعة الملك فيصل :

http://www.kfu.edu.sa/ar/Colleges/AhsaMedicine/Lists/kfuNews/DispForm.aspx?ID=54

[٣٢]) نايف عودة النبوى، عبد الخالق يوسف الختاتنة (٢٠٠٠) : اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الزواج المبكر "دراسة ميدانية على طلبة الجامعات الأردنية "، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، ع١٣، ص ٤٨ مسترجع من :http;\\search.mandumah.com\record\4103

[٣٣]) البنك الدولى (٢٠٠٥) : النوع الاجتماعى والتنمية فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا " تقرير عن التنمية فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – المرأة فى المجال العام "، بيروت، دار الساقى، ص٩٥

[٣٤]) زينب رضوان (٢٠٠٧) : المرأة بين الموروث والتحديث، القاهرة، مكتبة الأسرة، ص٨٨

[٣٥]) رواه أحمد بن حنبل والبيهقى بلفظ "إن أعظم النساء بركة أيسرهن صداقا " وقال إسناده جيد .

[٣٦]) رواه أحمد بن حنبل، والحاكم النيسابورى فى المستدرك على الصحيحين وقال : صحيح على شرط الإمام مسلم ووافقه الذهبى

[٣٧]) محمد سيد فهمى (٢٠٠٧) : التشريعات الاجتماعية "الأسرة-الطفل-المعاقين-العمل-الأحداث"، الإسكندرية، دار الوفاء، ص٧٢

[٣٨]) عبد القادر عرابى (٢٠٠٤) : المرأة العربية بين التقليد والتجديد، من : المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢ ، ص ٣٦

[٣٩]) محمد عبده محجوب (٢٠١١) : المراة والقيم فى المجتمعات العربية،الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص ٩٣

[٤٠]) محمد عبده محجوب (٢٠١١) : المراة والقيم فى المجتمعات العربية، مرجع سابق، ص ٩٣

41) Naomi Quinn : An Anthropological Perspective on Marriage; Unions Conference(2006) ; Explaining Family Change Project; ; sit\\www.soc.duke.edu|efc.doc الاطلاع بتاريخ ٢٠١٤\١١\١٠